

الغلو في التكفير
কাউকে কাফের
বলার ব্যাপারে
বাড়াবাড়ি

মার্চ, ২০১৬

AhlussunnahMedia
<https://www.youtube.com/c/AhlussunnahMedia>

<https://www.facebook.com/groups/ahlussunnahmedia/>

ويكفر إذا شك في صدق النبي ﷺ أو سبه أو نقصه أو صغره، وفي قوله: مُسْتَجِدَّ خِلَافٍ. والأصح لا، كتمثيه أن لا يكون الله بعته إن لم يكن عداوة.

ولو ظن الفاجر نبياً فهو كافر لا كني. ويكفر بنسبة الأنبياء إلى الفواحش كعزم على الزنا ونحوه في يوسف، لأنه استخفاف بهم. وقيل لا. ولو قال لم يعصوا حال النبوة وقبلها، كفر، لأنه رد النصوص. إذا لم يعرف أن محمداً آخر الأنبياء فليس بمسلم لأنه من الضروريات.

كتاب اللقيط واللقطة والآبق والمفقود

يجعل الجعل لراذ الآبق إلا إذا رده من في عيال السيد أو رده أحد الأبوين مطلقاً أو الابن إلى أحدهما أو أحد الزوجين للآخر، أو وصي اليتيم أو من يعوله أو من استعان به مالكة في رده إليه أو رده السلطان أو الشحنة أو الخفير. فالمستثنى عشرة من إطلاق المتن.

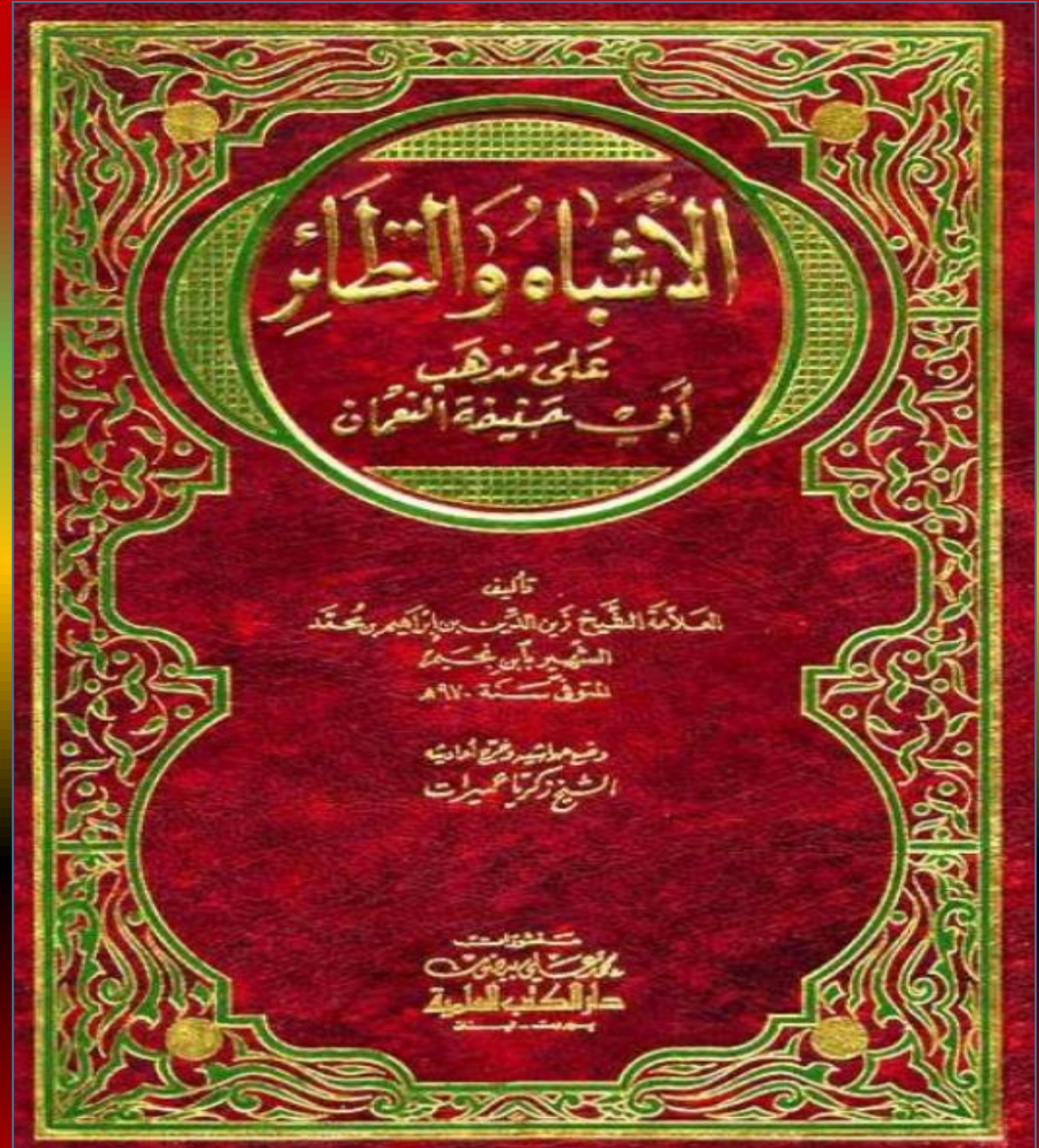
لو أراد الملتقط الانتفاع بها بعد التعريف وكان غنياً لم يحل له وإن كان فقيراً فكذاك إلا بإذن القاضي كما في الخانية.

الصبي في الالتقاط كالبالغ، والعبد كالحرة وإن رد العبد الآبق فالجعل لمولاه. إن أشهد راذاً الآبق أنه أخذه ليرده على مالكة، انتفى الضمان عنه واستحق الجعل وإلا فلا فيهما.

كتاب الشركة

الفتوى على جوازها بالفلوس. الثبر لا يصلح إلا في موضع يجري فيه مجرى النقود. للمفاوض العقد مع من لا تقبل شهادته له. لا تجوز شركة القراء والوعاظ والدلائن والشحاذين وألحقت بهم الشهود في المحاكم، وإن شرطاً الربح للعامل أكثر من رأس ماله يصح الشرط ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة، ولو شرطاً الربح للدافع أكثر من رأس ماله لم يصح الشرط، ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة ولكل واحد منهما رأس ماله، كما في السراجية.

إذا عمل أحد الشريكين دون الآخر بعذر أو بغيره فالربح بينهما، بخلاف ما إذا تقبل ثلاثة عملاً من غير عقد شركة فعمل أحدهم، كان له ثلث الأجر ولا شيء للآخرين.



الغلو في التكفير কিছু নমুনা

AhlussunnahMedia
<https://www.youtube.com/c/AhlussunnahMedia>

<https://www.facebook.com/groups/ahlussunnahmedia/>

مَجْمُوعَةُ فَتَاوَاهِ

شيخ الإسلام أحمد بن تيمية
« قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ »

جَمْعٌ وَتَرْتِيبٌ

عبد الرحمن بن محمد بن قاسم « رَحِمَهُ اللَّهُ »

وساعده أبنة محمد « وَفَّقَهُ اللَّهُ »

المجلد الثاني والعشرون -

طبع بأمر

خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود

أَجَزَلُ اللَّهِ مَثُوبَتَهُ

والكوفيون حجتهم أن عبد الله بن مسعود — رضي الله عنه — لم يكن يرفع يديه . وهم معذورون قبل أن تبلغهم السنة الصحيحة : فإن عبد الله بن مسعود هو الفقيه الذي بعثه عمر بن الخطاب ليعلم أهل الكوفة السنة : لكن قد حفظ الرفع عن النبي صلى الله عليه وسلم كثير من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ، وابن مسعود لم يصرح بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرفع إلا أول مرة : لكنهم رأوه يصلي ولا يرفع ، إلا أول مرة . والإنسان قد ينسى ، وقد يذهل ، وقد خفي على ابن مسعود التطبيق في الصلاة : فكان يصلي ، وإذا ركع طبق بين يديه ، كما كانوا يفعلون أول الإسلام . ثم إن التطبيق نسخ بعد ذلك ، وأمروا بالركب ، وهذا لم يحفظه ابن مسعود : فإن الرفع المتنازع فيه ليس من نواقض الصلاة : بل يجوز أن يصلي بلا رفع وإذا رفع كان أفضل وأحسن .

وإذا كان الرجل متبعاً لأبي حنيفة أو مالك أو الشافعي أو أحد : ورأى في بعض المسائل أن مذهب غيره أقوى فاتبعه كان قد أحسن في ذلك ، ولم يقدح ذلك في دينه . ولا عدالته بلا نزاع : بل هذا أولى بالحق ، وأحب إلى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ممن يتعصب لواحد معين ، غير النبي صلى الله عليه وسلم ، كمن يتعصب لمالك أو الشافعي أو أحد أو أبي حنيفة ، ويرى أن قول هذا المعين هو الصواب الذي ينبغي اتباعه ، دون قول الإمام الذي خالفه .

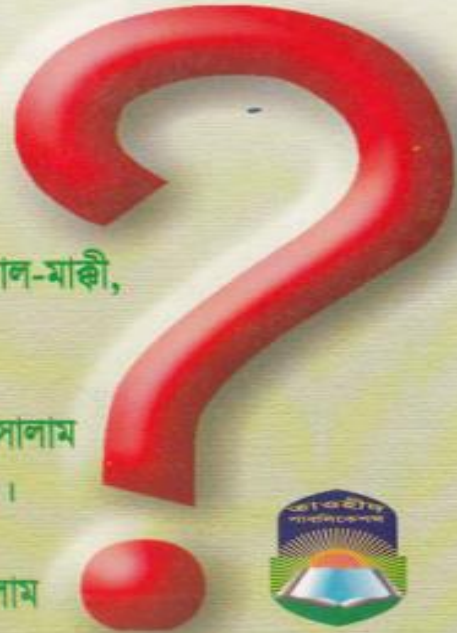
فمن فعل هذا كان جاهلاً ضالاً : بل قد يكون كافراً : فإنه متى اعتقد أنه يجب على الناس اتباع واحد بعينه من هؤلاء الأئمة دون الإمام الآخر فإنه يجب أن يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل . بل غاية ما يقال : إنه يسوغ أو ينبغي أو يجب على العالمي أن يقلد واحداً لا بعينه ، من غير تعيين زيد ولا عمرو .

وأما أن يقول قائل : إنه يجب على العامة تقليد فلان أو فلان ، فهذا لا يقوله مسلم .

ومن كان موالياً للأئمة محباً لهم يقلد كل واحد منهم فيما يظهر له أنه موافق للسنة فهو محسن في ذلك . بل هذا أحسن حالا من غيره ، ولا يقال لمثل هذا مذبذب على وجه النعم . وإنما المذبذب المذموم الذي لا يكون مع المؤمنين ، ولا مع الكفار ، بل يأتي المؤمنين بوجه ، ويأتي الكافرين بوجه ، كما قال تعالى في حق المنافقين : (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالاً يُرَآؤُنَ النَّاسَ) إلى قوله : (وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا) . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين : تعير إلى هؤلاء مرة وإلى هؤلاء مرة » .

فهؤلاء المنافقون المذبذبون هم الذين ذمهم الله ورسوله ، وقال في

মুসলিম কি চার মাযহাবের কোন একটির অনুসরণে বাধ্য



লেখক : মুহাম্মাদ সুলতান আল-মাসুমী আল-খুজান্দী আল-মাক্কী,
শিক্ষক, আল-মাসজিদুল হারাম।

অনুবাদ : মুহাম্মাদ মুয্যাম্মিল হক বিন আবদুস সালাম
গীসালা, হাদীস- মদীনা বিশ্ববিদ্যালয়।

সম্পাদনা : আকরামুজ্জামান বিন আবদুস সালাম



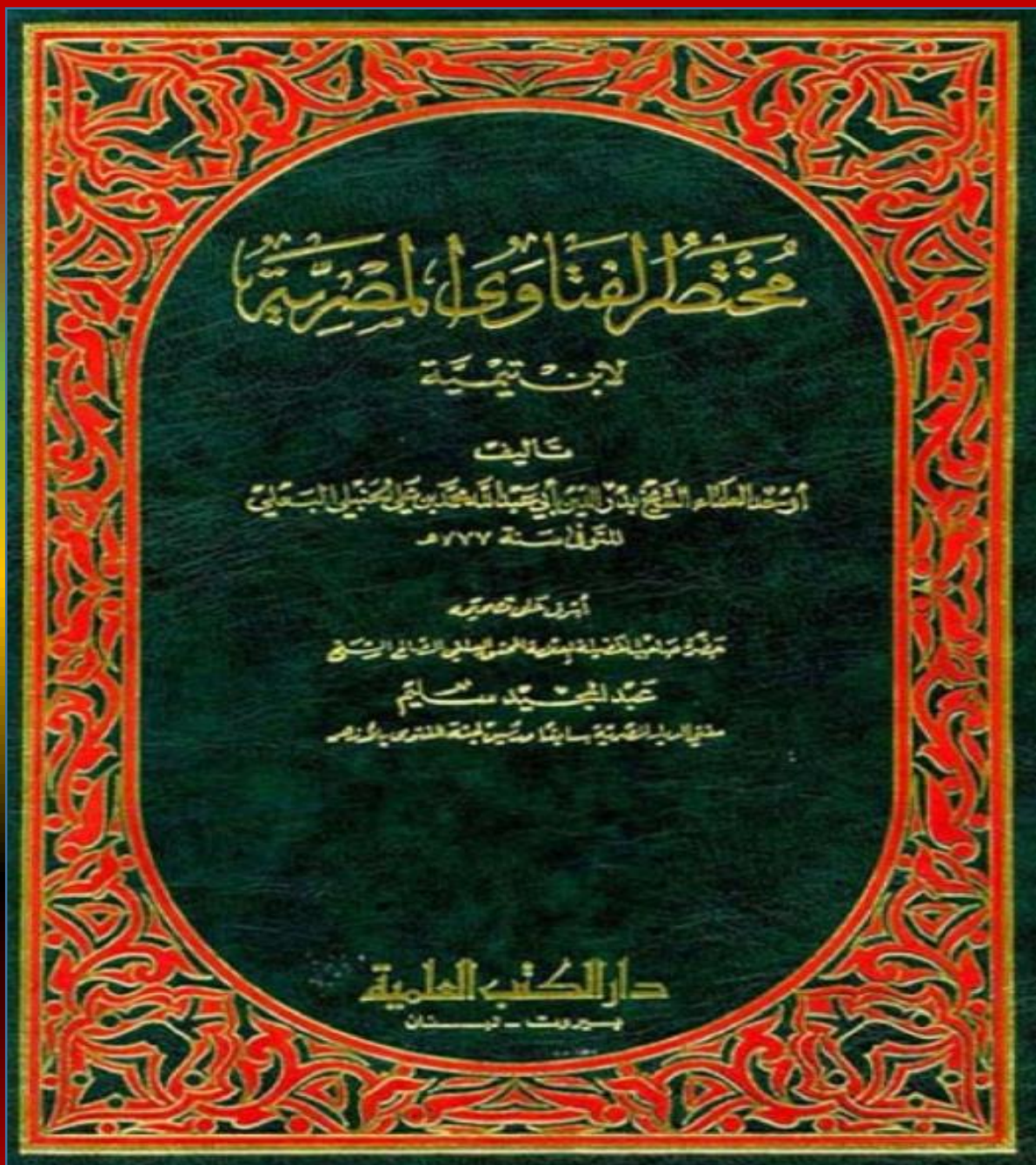
Ahlussunnahmedia.com

ব্যক্তি আবু হানীফার (রহ.) অন্ধভাবে পক্ষাবলম্বন করে এবং ধারণা করে যে, তিনিই একমাত্র ব্যক্তিত্ব যার কথা নির্ভুল ও অনুসরণযোগ্য এবং অন্য ইমামগণের কথা তাঁর কথার বিপরীত হওয়ায় তা সঠিক ও গ্রহণযোগ্য নয়, এরূপ আচরণকারী ব্যক্তি অবশ্যই মূর্খ ; বরং কাফির হবারও সম্ভাবনা রয়েছে। না'উযুবিল্লাহি মিন যালিক।

“ইকুনা” ও তার ব্যাখ্যা গ্রন্থে বলা হয়েছে যে, নির্দিষ্ট মাযহাব আবশ্যিকভাবে গ্রহণ ও এক মাযহাব ছেড়ে অন্য মাযহাবে যাওয়া নিষিদ্ধ হওয়ার ব্যাপারে প্রসিদ্ধ কথা হচ্ছে যে, এটা ঠিক নয়। সংখ্যাগরিষ্ঠ বিদ্বানগণের মতে নির্দিষ্ট মাযহাব গ্রহণ করা ওয়াজিব নয় এবং আল্লাহ ও তদীয় রাসূলের (ﷺ) বিরোধিতা করে কারো অনুসরণও করা যাবে না। কারণ সর্বাবস্থাতে আল্লাহ ও তাঁর রাসূলের (ﷺ) আনুগত্য করাই মানুষের উপরে ফরয করা হয়েছে। “আলক্বাযা ফীল ইনসাফ” গ্রন্থে শায়খ তাক্বিউদ্দীন ইবনু তাইমিয়াহ বলেন, যে ব্যক্তি কোন নির্দিষ্ট ইমামের ত্বাকলীদ করা ওয়াজিব বলে, তাকে তাওবাহ করানো হবে। (তাওবাহ করলে তো প্রাণে বাঁচল) অন্যথায় তাকে হত্যা করা হবে। কারণ কোন কিছু ওয়াজিব করা হচ্ছে কেবল আল্লাহর কাজ, যা শরীয়ত হিসেবে তিনি বান্দাদের পালন করতে নির্দেশ দেন। অতএব মানুষ কোন কিছু ওয়াজিব করলে আল্লাহর সাথে শরীয়তের বিধান প্রণয়নে শরীক স্থাপন করা হয়।

ইবনুল হুমামের তথ্য অনুসারে নির্দিষ্ট মাযহাব গ্রহণ অনাবশ্যিক

হানাফী উছূলে ফিক্বহের উপর রচিত আত্ তাহরীক ওয়াত্ তাব্বুরী গ্রন্থে কামাল ইবনুল হুমাম উল্লেখ করেন যে, নির্দিষ্ট মাযহাব আঁকড়ে ধরা আবশ্যিক নয়, এটাই বিস্তৃত মত। কারণ (শরীয়তে) মাযহাব আঁকড়ে ধরা অপরিহার্য। যেহেতু ওয়াজিব তো কেবল তাই যা আল্লাহ ও তাঁর রাসূল (ﷺ) ওয়াজিব করেছেন। আর আল্লাহ ও তাঁর রাসূল (ﷺ) কোন মানুষের উপর কোন ইমামের মাযহাব গ্রহণ করা ওয়াজিব করেননি যে, ধর্মীয় সকল কাজে সে কেবলমাত্র তাঁকেই অন্ধভাবে অনুসরণ করে যাবে।



رب يسر ولا تعسر يا كريم

الحمد لله مبدع العالمين ، وناصر الحق المبين إلى يوم الدين ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله أجمعين .

وبعد ، فإن العلم أفضل ما صرفت إليه الهمة ، وأجمعت عليه علماء الأمة . وقد استخرت الله تعالى في اختصار شيء من الدرر المضية ، من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، مما أكثره فقه السائل ، وما عسر علمه على الأوائل .

باب النية

محل النية : القلب ، باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم ، إلا بعض المتأخرين : أوجب التلفظ بها ، وهو مسبوق بالإجماع ، ولكن تنازعوا : هل يستحب التلفظ بها ؟ مع اتفاقهم على أنه لا يشرع الجهر بها ، ولا تكرارها . فاستحب التلفظ بها طائفة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد ولم يستحبه آخرون من أصحاب مالك وأحمد وغيرهما ، وهذا أقوى . فإن ذلك بدعة . لم يفعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا أحد من أصحابه .

وأما مقارنة النية للتكبير : ففيها قولان مشهوران .

أحدهما : لا يجب ، كما هو مذهب أحمد وغيره .

والثاني : يجب ، كما هو مذهب الشافعي وغيره .

والمقارنة المشروطة : قد تفسر بوقوع التكبير عقيب النية ، وهذا ممكن ، لا صعوبة فيه ، بل عامة الناس هكذا يصلون ، بل هذا أمر ضروري . ولو كلفوا تركه لمعجزوا عنه .

وقد تفسر بانسباط أجزاء النية على أجزاء التكبير ، بحيث يكون أولها مع أوله ، وآخرها مع آخره . وهذا لا يصح . لأنه يقتضي عزوب النية في أول الصلاة ، وخلو أولها عن النية الواجبة .

وقد تفسر بحضور جميع النية ، مع جميع أجزاء التكبير . وهذا قد نوزع في إمكانه . فمنهم من قال : إنه غير ممكن ، ولا مقدور للبشر ، فضلا عن وجوبه ، ولو قيل بإمكانه فهو متمسر جداً . فيسقط بالحرج

ومما يبطل هذا ، والذي قبله : أن المكبر ينبغي له أن يتدبر التكبير ويتصوره . فيكون قلبه مشغولاً بمعنى التكبير ، لا يشغله بغير ذلك : من استحضار المنوى . ولأنها من الشروط . والشروط تتقدم العبادة ، ويستمر حكمها إلى آخرها ، كالطهارة وغيرها . والله أعلم .

والجهر بها وتكريرها : منتهى عنه . وقاعله مسيء ، وإن اعتقده ديناً فقد خرج عن إجماع المسلمين ، يُعرف ذلك . فإن أصرَّ قتل ، ويجب تعريفه ذلك . ولو قال : كلُّ يعمل في دينه ما يشتهي . فهي كلمة عظيمة ، يجب أن يستتاب منها أيضاً .

فإن أصرَّ على الجهر بالنية عزَّ ، وإن عُزل عن الإمامة إذا لم ينته ، كان لعزله وجه . فقد عزل النبي صلى الله عليه وسلم إماماً لأجل بُراقه في القبلة . رواه أبو داود .

فإن الإمام عليه أن يصلي كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي ، ليس له أن يقتصر على ما يقتصر عليه المنفرد ، بل ينهي عن التطويل والتقصير ، فكيف إذا أصر على ما ينهي عنه الإمام والمأموم والمنفرد ؟ .

الفتاوى الكبرى

للإمام العلامة تقي الدين

إبنت تيمية

ولد سنة ٦٦١ وتوفي سنة ٧٢٨ هـ

رحمته الله تعالى

تحقيق وتعليق وتقديم

مصطفى عبد القادر عطا

محمد عبد القادر عطا

المجلد الثاني

كتاب الصلاة

كتاب الذكر والدعاء

كتاب الصيام

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

مسألة ٢٣٢ - ١٤٨ / ٢٣٣ - ١٤٩

كتاب الصلاة

والأدلة من الكتاب والسنة أنها واجبة على الأعيان، ومن قال: إنها سنة مؤكدة، ولم يوجبها، فإنه يذم من داوم على تركها، حتى أن من داوم على ترك السنن التي هي دون الجماعة سقطت عدالته عندهم، ولم تقبل شهادته، فكيف بمن يداوم على ترك الجماعة؟ فإنه يؤمر بها باتفاق المسلمين، ويلام على تركها، فلا يمكن من حكم ولا شهادة ولا فتياً مع إصراره على ترك السنن الراتبة، التي هي دون الجماعة، فكيف بالجماعة التي هي أعظم شعائر الإسلام؟ والله أعلم.

١٤٨ / ٢٣٢ - مسألة: في رجل جار للمسجد، ولم يحضر مع الجماعة الصلاة ويحتج بذلك (٦٢٣):

الجواب: الحمد لله، يؤمر بالصلاة مع المسلمين، فإن كان لا يصلي فإنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل. وإذا ظهر منه الإهمال للصلاة لم يقبل قوله: إذا فرغت صليت، بل من ظهر كذبه لم يقبل قوله، ويلزم بما أمر الله به ورسوله.

١٤٩ / ٢٣٣ - مسألة: في رجلين تنازعا في «صلاة الفذ» فقال أحدهما: قال ﷺ «صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بخمس وعشرين» (٦٢٤). وقال الآخر: «متى كانت الجماعة في غير مسجد فهي كصلاة الفذ»؟

الجواب: ليست الجماعة كصلاة الفذ؛ بل الجماعة أفضل ولو كانت في غير المسجد؛ لكن تنازع العلماء فيمن صلى جماعة في بيته، هل يسقط عنه حضور الجماعة في المسجد؟ أم لا بد من حضور الجماعة في المسجد؟ والذي ينبغي له أن

(٦٢٣) هذه المسألة في المطبوعة (١/ ٣٦٦).

(٦٢٤) انظر: (صحيح البخاري، الباب ٣٠، ٣٩ من الأذان، الباب ٤٩ من البيوع. وصحيح مسلم، حديث ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٧٢. وسنن الترمذي، الباب ٤٧ من كتاب الصلاة. وسنن النسائي، الباب ٤٢ من كتاب الإمامة. وسنن ابن ماجه، الباب ١٦ من كتاب المساجد. وسنن الدارمي، الباب ٥٦ من كتاب الصلاة. ومسند أحمد بن حنبل ١/ ٣٧٦، ٣٨٢، ٢/ ٦٥، ١٠٢، ١١٢، ٢٥٢، ٢٦٤، ٣٩٦، ٣٢٨، ٤٥٤، ٤٧٣، ٤٧٥، ٤٨٦، ٥٠١، ٥٢٥، ٥٥٠/ ٣، ٥٥٠/ ٥، ١٤١/ ٦، ٤٩/ ٦).

وهذا في غاية الضلال والجهل والجِرمَان من وجوه:

أحدها: أن التعريف بالبيت المقدس ليس مشروعاً لا واجباً ولا مستحباً بإجماع المسلمين، ومن اعتقد السفر إليه للتعريف قُرْبَةً فهو ضالٌّ باتفاق المسلمين، بل يُستتاب فإن تاب وإلا قُتِل، إذ ليس السفر مشروعاً للتعريف إلا للتعريف بعرفات.

وأقبح من ذلك تعريفُ أقوام عند بعض قبور المشايخ والأنبياء وغير ذلك من المشاهد أو السفر لذلك، فهذا من أعظم المنكرات باتفاق المسلمين. بل تنازع السلف في تعريف الإنسان في مِصْرِهِ من غير سفر، مثل أن يذهب عشية عرفة إلى مسجد بلده فيدعو الله ويذكره، فكَرِهَ ذلك طوائف؛ منهم أبو حنيفة ومالك وغيرهما. ورخص فيه آخرون؛ منهم الإمام أحمد، قال: لأنه فعله ابن عباس بالبصرة وعمرو بن حرب بالكوفة. ومع هذا فلم يستحبه أحمد، وكان هو نفسه لا يعرف ولا ينهى من عرف. وقد قيل عنه: إنه يستحب.

وأما السفر للتعريف بغير عرفة فلا نزاع بين المسلمين أنه من الضلالات، لا سيما إذا كان بمشهد مثل قبر نبي^(١) أو رجل صالح أو بعض أهل البيت، فإن السفر إلى ذلك لغير التعريف منهي عنه عند جمهور العلماء من الأئمة وأتباعهم. كما قال عليه السلام^(٢): «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى، وَمَسْجِدِي هَذَا». وقد رأى بصرة بن أبي بصرة الغفاري أبا هريرة

(١) في الأصل: «قريبى»!

(٢) أخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (١٣٩٧) عن أبي هريرة.

Ahlussunnahmedia.com



أَنَا رَسُولُ اللَّهِ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
(٩)

جامع المسائل

الشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية
(٦٦١ - ٧٢٨ هـ)

المجموعة الخامسة

تحقیق
محمد عزیز شمس
إشراف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
تَعَوَّذْ

مُؤَنَسَّةُ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّاجِي الْخَيْرِيَّةِ

كتاب عالم القوائد
وشرحها

تسعة للبيع

والسداد . ويعظم على عباده الخير بظهور الاسلام والسنة . ويحقق ما وعده في القرآن من علو كلمته وظهور أهل الإيمان .

وكثير من الناس قد اعتقد وتخلق بمقائد و بأخلاق هي في الأصل من أخلاق الكفار والمنافقين ، وإن لم يكن بذلك من العارفين ، كما أن كثيرا منهم يشارك النصارى في أعيادهم ، ويعظم ما يعظمونه من الأمكنة والأزمنة والأعمال . وهو قد لا يقصد بذلك تعظيم الكفر ، بل ولا يعرف أن ذلك من خصائصهم . فإذا عرف ذلك انتهى عنه وتاب منه .

وكذلك كثير من الناس تخلق بشيء من أخلاق أهل النفاق ، وهو لا يعرف أنها من أخلاق المنافقين ، وإذا عرف ذلك كان إلى الله من التائبين . والله يتوب علينا وعليه وعلى جميع المذنبين من المؤمنين .

وهذا كله كلام في بطلان دعوى وجود رأس الحسين رضى الله عنه في القاهرة أو عسقلان ، وكذبه .

ثم نقول : سواء كان صحيحاً أو كذباً . فإن بناء المساجد على القبور ليس من دين المسلمين ، بل هو منهي عنه بالنصوص الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، واتفاق أئمة الدين ، بل لا يجوز اتخاذ القبور مساجد ، سواء كان ذلك ببناء المسجد عليها ، أو بقصد الصلاة عندها ، بل أئمة الدين متفقون على النهي عن ذلك ، وأنه ليس لأحد أن يقصد الصلاة عند قبر أحد ، لأنبي ولا غير نبي ، وكل من قال : إن قصد الصلاة عند قبر أحد ، أو عند مسجد بنى على قبر ، أو مشهد ، أو غير ذلك : أمر مشروع ، بحيث يستحب ذلك ، ويكون أفضل من الصلاة في المسجد الذي لا قبر فيه : فقد مرق من الدين . وخالف إجماع المسلمين . والواجب أن يستتاب قاتل هذا ومعتقده ، فإن تاب وإلا قتل .

بل ليس لأحد أن يصلى في المساجد التي بنيت على القبور ، ولو لم يقصد الصلاة عندها . فلا يقبل ذلك لا اتفاقاً ولا ابتغاء ، لما في ذلك من التشبه بالمشركين ،

رَأْسُ الْحُسَيْنِ

تأليف الإمام المجتهد العلامة المحقق

شيخ الإسلام ابن تيمية

٦٦١ - ٧٢٨ هـ

رحمه الله وغفر لنا وله وللمؤمنين

بتحقيق

محمد بن أبي الفتح

طبع على نفقة السني الصالح عين أعيان الحجاز

مخبر

أنابه الله خير الثوبة

١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م

مطبعة السنة المحمدية

وقد أوجب الله على المسلمين أن يصلوا بحسب طاقتهم . كما قال الله تعالى :
(فَأَتَقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ) ، فعلى الرجل أن يصلي بطهارة كاملة وقراءة كاملة ،
وركوع وسجود كامل ، فإن كان عادماً للماء ؛ أو يتضرر باستعماله لمرض أو برد
أو غير ذلك ؛ وهو يحدث أو جنب يقيم الصعيد الطيب ؛ وهو التراب . يمسح
به وجهه ويديه ويصلي ؛ ولا يؤخرها عن وقتها باتفاق العلماء .

وكذلك إذا كان محبوساً أو مقيداً أو زمنياً أو غير ذلك صلى على حسب
حاله ؛ وإذا كان بإزاء عدوه صلى أيضاً صلاة الخوف ، قال الله تعالى :
(وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ
كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا أَعْدَاؤُكُمْ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ) * وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ
طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ (إلى قوله :) وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ (إلى قوله :
(فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا) .

ويجب على أهل القدرة من المسلمين أن يأمروا بالصلاة كل أحد من
الرجال والنساء حتى الصبيان . قال النبي صلى الله عليه وسلم « مروهم بالصلاة
لسبع ؛ واضربوهم على تركها لعشر ؛ وفرقوا بينهم في المضاجع » .

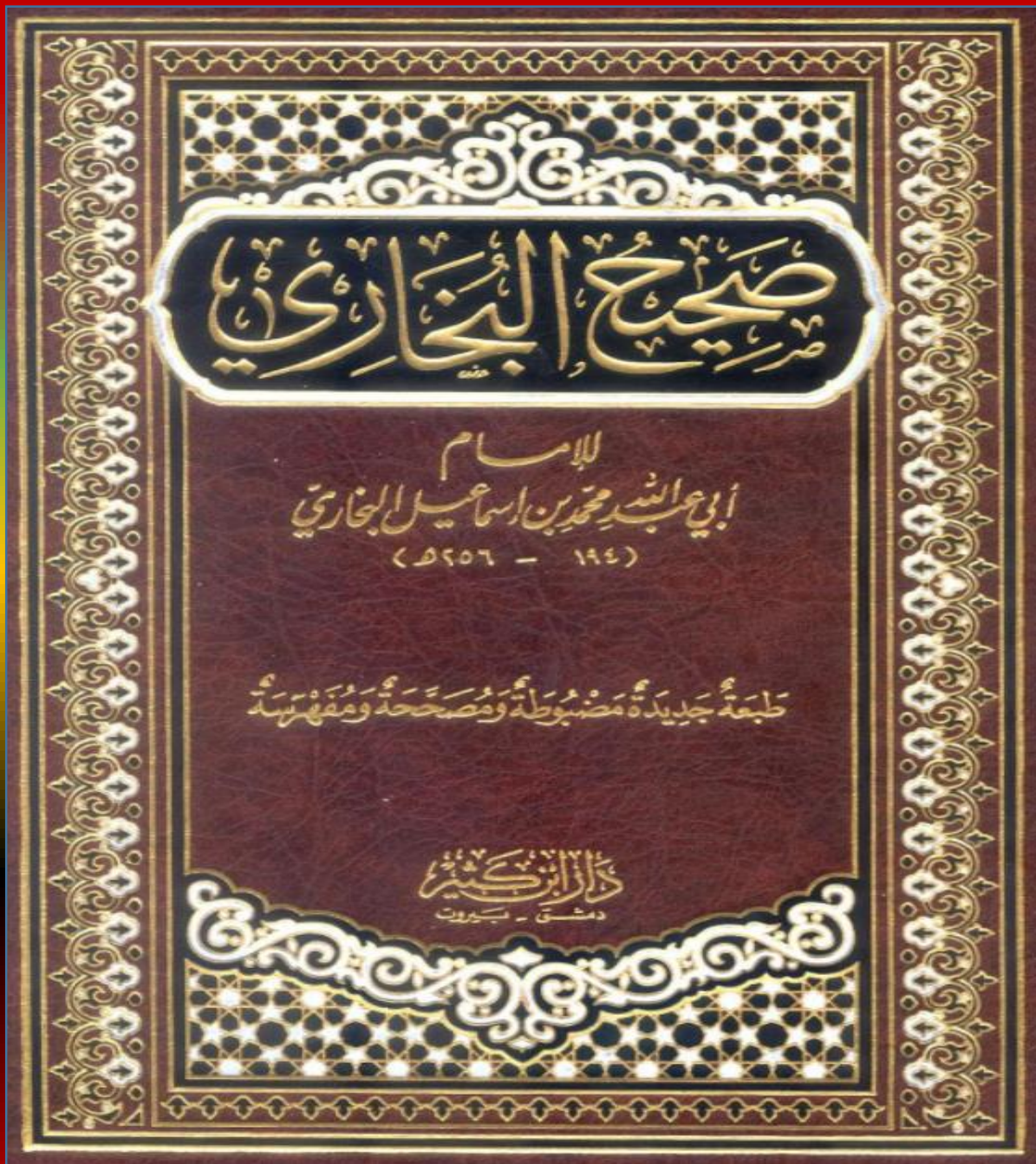
والرجل البالغ إذا امتنع من صلاة واحدة من الصلوات الخمس أو ترك
بعض فرائضها المتفق عليها . فإنه يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل . فمن العلماء من



المطلوب هو الاعتدال والاحتياط

AhlussunnahMedia
<https://www.youtube.com/c/AhlussunnahMedia>

<https://www.facebook.com/groups/ahlussunnahmedia/>



٧١ - باب الصبر في الآذي. وقول الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾

٦٠٩٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَعْمَشُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَيْسَ أَحَدٌ - أَوْ لَيْسَ شَيْءٌ - أَصْبَرَ عَلَى آذَى سَمْعَةٍ مِنَ اللَّهِ، إِنَّهُمْ لَيَذْعُونَ لَهُ وَلَدًا، وَإِنَّهُ لَيُعَافِيهِمْ وَيَرْزُقُهُمْ. [الحديث: ٦٠٩٩ - طرفه في: ٧٣٧٨].

٦١٠٠ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: سَمِعْتُ شَقِيقًا يَقُولُ: «قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ قَسَمَةً - كَبَعُضُ مَا كَانَ يَقْسِمُ - فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: وَاللَّهِ إِنِّي لَقَسَمَةٌ مَا أُرِيدُ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ. قُلْتُ: أَمَا لَأَقُولَنَّ لِلنَّبِيِّ ﷺ. فَأَتَيْتُهُ - وَهُوَ فِي أَصْحَابِهِ - فَسَارَزْتُهُ، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ وَغَضِبَ، حَتَّى وَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَخْبِرْتَهُ. ثُمَّ قَالَ: قَدْ أَوْذَى مُوسَى بِأَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ فَصَبِرَ». [انظر الحديث: ٦٠٩٩، ٤٣٣٦، ٤٣٣٥، ٣٤٠٥، ٣١٥٠].

٧٢ - باب من لم يواجه الناس بالعقاب

٦١٠١ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ عَنْ مَسْرُوقٍ «قَالَتْ عَائِشَةُ: صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئًا فَرَحَّصَ فِيهِ، فَتَنَزَّ عَنْهُ قَوْمٌ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَخَطَبَ فَحَمِدَ اللَّهَ ثُمَّ قَالَ: مَا بِالْأَقْوَامِ يَتَنَزَّهُونَ عَنِ الشَّيْءِ أَصْنَعُهُ، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْلَمُهُمْ بِاللَّهِ وَأَشَدَّهُمْ لَهُ خَشْيَةً». [الحديث: ٦١٠١ - طرفه في: ٧٣٠١].

٦١٠٢ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ - هُوَ ابْنُ أَبِي عُتْبَةَ مَوْلَى أَنَسٍ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَشَدَّ حَيَاءً مِنَ الْعَذْرَاءِ فِي خِدْرِهَا، فَإِذَا رَأَى شَيْئًا يَكْرَهُهُ عَرَفْنَاهُ فِي وَجْهِهِ. [انظر الحديث: ٣٥٦٢].

٧٣ - باب من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال

٦١٠٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ وَأَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَمَرَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا». وَقَالَ عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَارٍ: عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ سَمِعَ أَبَا سَلَمَةَ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٦١٠٤ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا».

٦١٠٥ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ «عَنْ

ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ. وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُذِّبَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَلَعَنُ الْمُؤْمِنُونَ كَقَتْلِهِ. وَمَنْ رَمَى مُؤْمِنًا بِكَفَرٍ فَهُوَ كَقَتْلِهِ. [انظر الحديث: ١٣٦٣، ٤١٧١، ٤٨٤٣، ٦٠٤٧].

٧٤ - باب مَنْ لَمْ يَزِ إِكْفَارًا مِنْ قَالَ ذَلِكَ مُتَأَوِّلًا أَوْ جَاهِلًا. وَقَالَ عُمَرُ لِحَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ: إِنَّهُ نَافِقٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ قَدْ أَطَّلَعَ إِلَى أَهْلِ بَدْرِ فَقَالَ: قَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»

٦١٠٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِبَادَةَ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ أَخْبَرَنَا سَلِيمٌ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ دِينَارٍ حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ «أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَأْتِي قَوْمَهُ فَيُصَلِّي بِهِمُ الصَّلَاةَ، فَقَرَأَ بِهِمُ الْبَقْرَةَ، قَالَ: فَتَجَوَّزُ رَجُلٌ فَصَلَّى صَلَاةً خَفِيفَةً، فَبَلَغَ ذَلِكَ مُعَاذًا فَقَالَ: إِنَّهُ مُنَافِقٌ، فَبَلَغَ ذَلِكَ الرَّجُلَ فَاتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا قَوْمٌ نَعْمَلُ بِأَيْدِينَا، وَنُسْقِي بَنَوَاضِحِنَا؛ وَإِنَّ مُعَاذًا صَلَّى بِنَا الْبَارِحَةِ فَقَرَأَ الْبَقْرَةَ فَتَجَوَّزْتُ، فَزَعَمَ أَنِّي مُنَافِقٌ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا مُعَاذُ أَفَتَأْنَأَنْتَ؟ ثَلَاثًا. أَقْرَأَ: وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا، وَسَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَنَحْوَهَا. [انظر الحديث: ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٥، ٧١١].

٦١٠٧ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا أَبُو الْمَغِيرَةِ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ حُمَيْدٍ «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ: بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَى أَقَامِرُكَ فَلْيَتَصَدَّقْ». [انظر الحديث: ٤٨٦٠].

٦١٠٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ نَافِعٍ «عَنِ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ أَدْرَكَ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي رَكْبٍ وَهُوَ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فَتَادَاهُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تُحْلِفُوا بَأَبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ، وَإِلَّا فَلْيَصُمْتُ». [انظر الحديث: ٢٦٧٩، ٣٨٣٦].

٧٥ - باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله تعالى

وقال الله تعالى: ﴿ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ ﴾.

٦١٠٩ - حَدَّثَنَا يَسْرَةُ بْنُ صَفْوَانَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ «عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَفِي الْبَيْتِ قِرَامٌ فِيهِ صُورٌ، فَتَلَوْنَ وَجْهَهُ، ثُمَّ تَنَاولَ السُّتْرَ فَهَتَكَ. وَقَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُصَوِّرُونَ هَذِهِ الصُّوْرَ». [انظر الحديث: ٢٤٧٩، ٥٩٥٤، ٥٩٥٥].

٦١١٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ

৬১০১. حَدَّثَنَا عُمرُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَتْ عَائِشَةُ صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئًا فَرُغَصَ فِيهِ فَتَنَزَّ عَنْهُ قَوْمٌ فَلَمَّ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَخَطَبَ فَحَمِدَ اللَّهَ ثُمَّ قَالَ مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَتَزَهُونَ عَنِ الشَّيْءِ أَصْنَعَهُ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْلَمُهُمْ بِاللَّهِ وَأَشَدَّهُمْ لَهُ خَشْيَةً.

৬১০১. আয়িশাহ রাঃ হতে বর্ণিত। তিনি বলেন : একবার নাবী সঃ নিজে কোন কাজ করলেন এবং অন্যদের সেটা করার অনুমতি দিলেন। তা সত্ত্বেও একদল লোক তাকে বিরত রইল। এ সংবাদ নাবী সঃ-এর কাছে পৌঁছলে তিনি ভাষণ দিলেন এবং আল্লাহর প্রশংসার পর বললেন : কিছু লোকের কী হয়েছে, তারা এমন কাজ থেকে বিরত থাকতে চায়, যা আমি নিজে করছি। আল্লাহর কসম! আমি আল্লাহর সম্পর্কে তাদের থেকে বেশি জানি এবং আমি তাদের চেয়ে অনেক অধিক তাঁকে ভয় করি। [৭৩০১; মুসলিম ৪৩/৩৫, হাঃ ২৩৫৬, আহমাদ ২৫৫৩৮] (আ.প্র. ৫৬৬২, ই.ফা. ৫৫৫৮)

৬১০২. حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ هُوَ ابْنُ أَبِي عَتَبَةَ مَوْلَى أَنَسٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَشَدَّ حَيَاءً مِنَ الْعَذْرَاءِ فِي حَدِيثِهَا فَإِذَا رَأَى شَيْئًا يَكْرَهُهُ عَرَفْنَاهُ فِي وَجْهِهِ.

৬১০২. আবু সাঈদ খুদরী রাঃ হতে বর্ণিত। তিনি বলেন : পর্দার অন্তরালের কুমারীদের চেয়েও নাবী সঃ অধিক লজ্জাশীল ছিলেন। যখন তিনি তাঁর কাছে অপছন্দনীয় কিছু দেখতেন, তখন আমরা তাঁর চেহারা দেখেই তা বুঝতে পারতাম। [৩৫৬২] (আ.প্র. ৫৬৬৩, ই.ফা. ৫৫৫৯)

৭৮/৭৮. بَابُ مَنْ كَفَرَ أَخَاهُ بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ فَهُوَ كَمَا قَالَ.

৭৮/৭৩: অধ্যায় : কেউ তার মুসলিম ভাইকে অকারণে কাফির বললে সে নিজেই তা যা সে বলেছে।

৬১০৩. حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ وَأَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ عُمَرَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا وَقَالَ عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ عَنْ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

৬১০৩. আবু হুরাইরাহ রাঃ হতে বর্ণিত। রসূলুল্লাহ সঃ বলেছেন : যখন কেউ তার মুসলিম ভাইকে 'হে কাফির' বলে ডাকে, তখন তা তাদের দু'জনের কোন একজনের উপর বর্তায়। [আ.প্র. ৫৬৬৪, ই.ফা. ৫৫৬০]

৬১০৪. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا.

৬১০৪. আবদুল্লাহ ইবনু 'উমার রাঃ হতে বর্ণিত। রসূলুল্লাহ সঃ বলেছেন : কেউ তার ভাইকে কাফির বললে, তাদের দু'জনের একজনের উপর তা বর্তাবে। [মুসলিম ১/২৬, হাঃ ৬০, আহমাদ ৫২৫৯] (আ.প্র. ৫৬৬৫, ই.ফা. ৫৫৬১)

৬১০৫. حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عَذَبَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَلَعْنُ الْمُؤْمِنِينَ كَفْتَلَهُ وَمَنْ رَمَى مُؤْمِنًا بِكَفَرٍ فَهُوَ كَفْتَلَهُ.

৬১০৫. সাবিত ইবনু যাহ্বাক রাঃ হতে বর্ণিত যে, নাবী সঃ বলেছেন : যে কেউ ইসলাম ব্যতীত অন্য কোন ধর্মের মিথ্যা শপথ করে, সে যা বলে তা-ই হবে। আর যে বস্তু দিয়ে কেউ আত্মহত্যা করবে, জাহান্নামের আগুনে তাকে সেই বস্তু দিয়েই শাস্তি দেয়া হবে। ঈমানদারকে লা'নাত করা, তাকে হত্যা করার সমতুল্য। আর কেউ কোন ঈমানদারকে কুফরীর অপবাদ দিলে, তাও তাকে হত্যা করার সমতুল্য হবে। [১৩৬৩] (আ.প্র. ৫৬৬৬, ই.ফা. ৫৫৬২)

৭৪/৭৮. بَابُ مَنْ لَمْ يَرَ إِكْفَارَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ مَتَأَوَّلًا أَوْ جَاهِلًا.

৭৮/৭৮. অধ্যায় : কেউ যদি কাউকে না জেনে কিংবা নিজ ধারণা অনুযায়ী (কাফির বা মুনাফিক) সম্বোধন করে, তাকে কাফির বলা যাবে না।

وَقَالَ عُمَرُ لِحَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِنَّهُ مُنَافِقٌ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَا يَذْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ قَدْ أَطْلَعَ إِلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ قَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ.

'উমার ইবনু খাতাব রাঃ হাতিব ইবনু বালতা'আ রাঃ-কে বলেছিলেন, ইনি মুনাফিক। তখন নাবী সঃ বললেন : তা তুমি কী করে জানলে? অথচ আল্লাহ বাদর যুদ্ধে যোগদানকারীদের প্রতি লক্ষ্য করে বলেছেন : আমি তোমাদের গুনাহ মাফ করে দিলাম।

৬১০৬. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَادَةَ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ أَخْبَرَنَا سَلِيمٌ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَأْتِي قَوْمَهُ فَيُصَلِّي بِهِمُ الصَّلَاةَ فَقَرَأَ بِهِمُ الْبَقْرَةَ قَالَ فَتَحَوَّزَ رَجُلٌ فَصَلَّى صَلَاةً خَفِيفَةً فَلَمَّ ذَلِكَ مُعَاذًا فَقَالَ إِنَّهُ مُنَافِقٌ فَلَمَّ ذَلِكَ الرَّجُلُ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا قَوْمٌ نَعْمَلُ بِأَيْدِينَا وَنَسْقِي بِنَوَاضِحِنَا وَإِنْ مُعَاذًا صَلَّى بِنَا الْبَارِحَةَ فَقَرَأَ الْبَقْرَةَ فَتَحَوَّزْتُ فَرَعَمَ أَنِّي مُنَافِقٌ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَا مُعَاذُ أَفَأَنْتَ أَتَلَا أَقْرَأَ وَالشَّمْسُ وَضَحَاهَا وَسَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَنَحَوَّهَا.

৬১০৬. জাবির ইবনু 'আবদুল্লাহ রাঃ হতে বর্ণিত যে, মু'আয ইবনু জাবাল রাঃ নাবী সঃ-এর সাথে সলাত আদায় করতেন। অতঃপর আবার তিনি নিজ কাওমের নিকট এসে তাদের নিয়ে সলাত আদায় করতেন। একবার তিনি তাদের নিয়ে সলাতে সূরা আল-বাক্বারাহ পড়লেন। তখন এক ব্যক্তি সলাত সংক্ষেপ করতে চাইল। কাজেই সে (আলাদা হয়ে) সংক্ষেপে সলাত আদায় করলো। এ খবর

صَحِيحُ سَيِّدِ بْنِ زَيْدٍ

لِلإِمَامِ الْحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدِ الْقَرْوِينِيِّ
المتوفى سنة (٢٧٥هـ)

تأليف
مُحَمَّدَ نَاصِرِ الدِّينِ اللَّهِ لُبَّانِي

المجلد الثالث

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
لصاحبنا سعد بن محمد الرحمن الراشد
الرياض

أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ كَانَتْ امْرَأَةً ثَبِطَةً ^(١) ، فَاسْتَأْذَنْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
أَنْ تَدْفَعَ مِنْ جَمْعٍ قَبْلَ دُفْعَةِ النَّاسِ ، فَأَذَنَ لَهَا .
صحيح : ق .

٦٣ - باب قدر حصي الرمي

٢٤٧٢ - ٣٠٨٤ - عَنْ شُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْأَحْوَصِ ، عَنْ أُمِّهِ قَالَتْ :
رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ وَهُوَ رَاكِبٌ عَلَى بَغْلَةٍ ، فَقَالَ :
« يَا أَيُّهَا النَّاسُ ! إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ فَارْمُوا بِمِثْلِ حَصِيِّ الْخَذْفِ » .
حسن : « صحيح أبي داود » (١٧١٥) .

٢٤٧٣ - ٣٠٨٥ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَدَاةَ الْعَقَبَةِ
وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ :

« الْقُطْ لِي حَصِيٌّ » فَلَقَطْتُ لَهُ سَبْعَ حَصِيَّاتٍ ، هُنَّ حَصِيٌّ
الْخَذْفِ ، فَجَعَلَ يَنْفُضُهُنَّ فِي كَفِّهِ وَيَقُولُ :
« أَمْثَالَ هَؤُلَاءِ فَارْمُوا » ، ثُمَّ قَالَ :
« يَا أَيُّهَا النَّاسُ ! إِنِّي أَكُمُ وَالْغُلُوُّ فِي الدِّينِ ؛ فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ

الغُلُوُّ فِي الدِّينِ » .

صحيح : « الصحيحة » (١٢٨٣) ، « ظلال الجنة » (٩٨) .

(١) « ثبطة » ، أي : ثقيلة بطيئة .

الجامع الكبير

للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي
المتوفى سنة ٢٧٩ هـ

المجلد الثالث
الأحكام - الوصايا

حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه
الدكتور بشار عواد معروف



وفي الباب عن عائشة.

حديث عليّ حديث حسن غريب من هذا الوجه. وقد روي من غير وجه عن عليّ، عن النبي ﷺ، وذكر بغضهم: «وعن الغلام حتى يحتلم». ولا تعرف للحسن سماعاً من عليّ بن أبي طالب.

وقد روي هذا الحديث، عن عطاء بن السائب، عن أبي ظبيان، عن عليّ بن أبي طالب، عن النبي ﷺ نحو هذا الحديث. ورواه الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، عن عليّ موقوفاً ولم يرفعه.

والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم.

قد كان الحسن في زمان عليّ وقد أدركه ولكنا لا نعرف له سماعاً منه.

وأبو ظبيان اسمه: حصين بن جندب.

(٢) (٢) باب ما جاء في ذرء الحدود

١٤٢٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زِيَادٍ الدَّمَشْقِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ،

= في الكبرى (الورقة ٩٦)، وأبو يعلى (٥٨٧)، والبيهقي ٢٦٤/٨-٢٦٥ من طريق أبي ظبيان، عن علي. وانظر المسند الجامع ٢٨٥/١٣ حديث (١٠١٦٧).

وأخرجه أبو داود (٤٤٠٣)، والبيهقي ٥٧/٦ و٣٥٩/٧ من طريق أبي الضحى، عن علي. وانظر المسند الجامع ٢٨٦/١٣ حديث (١٠١٦٨).

وأخرجه النسائي في الكبرى (٧٣٤٧) من طريق الحسن، عن علي، موقوفاً، وقال الدارقطني في العلل (١٩٢/٣): «الموقوف أشبه بالصواب». قلت: وهو كذلك، لكن هذا الموقوف يحكم المرفوع.

عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اذرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَخْرَجٌ فَخَلُّوا سَبِيلَهُ فَإِنَّ الْإِمَامَ أَنْ يَخْطِئَ فِي الْعَفْوِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَخْطِئَ فِي الْعُقُوبَةِ»^(١).

١٤٢٤ (م)- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ زِيَادٍ نَحْوَ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ رَبِيعَةَ وَلَمْ يَرْفَعَهُ^(٢).

وفي الباب عن أبي هريرة، وعبدالله بن عمرو.

حديث عائشة لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث محمد بن ربيعة، عن يزيد بن زياد الدمشقي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

ورواه وكيع، عن يزيد بن زياد نحوه ولم يرفعه، ورواية وكيع أصح.

وقد روي نحو هذا عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ أنهم قالوا مثل ذلك.

ويزيد بن زياد الدمشقي ضعيف في الحديث، وي زيد بن أبي زياد الكوفي أثبت من هذا وأقدم.

(٣) (٣) باب ما جاء في الستر على المسلم

١٤٢٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ

(١) أخرجه المصنف في علله الكبير (٤٠٩)، والدارقطني ٨٤/٣، والحاكم ٣٨٤/٤، والبيهقي ٢٣٨/٨ و١٢٣/٩، والخطيب في تاريخه ٣٣١/٥. وانظر تحفة الأشراف ١٠١/١٢ حديث (١٦٦٨٩)، والمسند الجامع ٤٢-٤١/٢٠ حديث (١٦٧٩٩)، وضعيف الترمذي للعلامة الألباني (٢٣٧)، وإرواء الغليل، له (٢٣٥٥).

(٢) أخرجه البيهقي ٢٣٨/٨.

وما نكراه أو مثبه تأويل غير قطعي البطلان كما مر في النكاح أو بعد عن العلماء بحيث يخفى عليه ذلك فلا كفر بجحده لأنه ليس فيه تكذيب ونزوع في نكاح المعتدة يشهر فهو محجوب بمنع ضروريته إذ المراد بالضرورة ما يشترك في معرفته الخاص والعام ونكاح المعتدة ليس كذلك إلا في بعض أقسامه وذلك لا يؤثر (تنبيه أول) من أفراد قولنا أو لم يشترط إيمان فرعون الذي زعمه قوم قانه: قطع على عدمه بل ظاهر الآية وجوده والقف فيه مع الاسترواح في أكثره بعض محقق المتأخرين من مشايخ مشايخنا وما يرد عليه أن الإيمان عند يأس الحياة بأن وصل لأخر مرق كالفرغرة وأدراك الفرق في الآية من ذلك كما هو واضح خلافاً لما نزع فيه لا يقبل كما صرح به أئمتنا وغيرهم وهو صريح قوله تعالى فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا (٨٨) بأسنا بما تقرر على خطا من كفر القائلين بأسلام فرعون لا تأويل أن اعتقادنا بطلان هذا القول

يعرفه الخاص والعام وإلا فلا يكفر وهذا هو الظاهر اه مع عبارة عرش أي مع اعتباره باصل العدة وإلا فنكار العدة من أصلها كفر لثبوته بالنص وعليه بالضرورة اه (قوله وما نكراه الخ) عطف على مالا يعرفه الخ ولعله محترز لقوله لم يشترط إيمان يخفى عليه (قوله أو بعد الخ) عطف على تأويل (قوله أو بعد عن العلماء الخ) أي أو قرب عهده بالإسلام اه معني (قوله فلا كفر بجحده الخ) يشمل بالنسبة للأول وهو مالا يعرفه إلا الخواص ما لو كان الجاحدين الخواص فقوله لا لأنه الخ مشكل وإن خص بما إذا كان الجاحدين يخفى عليه ذلك فقلنا بقوله أو بعد عن العلماء الخ مشكل وينبغي تحرير المسئلة سم أقول لك أن تختار الشق الأول وهو الشمول ولا اشكال فيه لأنه إذا اتفق العلم الضروري القطعي فعليه ظني يجوز معه عدم صدور ذلك عنه فليس الخالفه فيه عذر في التكذيب بخلافه في الضروري فان الاجماع دلالة ظنية لا قطعية فليتأمل اه سيد عمر (قوله يشهره) أي شهرة تحريره على حذف المضاف وكذا قوله بمنع ضروريته وقوله ونكاح المعتدة على حذف المضاف (قوله ليس كذلك) أي فلا يكون إنكاره كفراً مطلقاً اه عرش (قوله من أفراد الخ) خبر مقدم لقوله إيمان فرعون وقوله قانه الخ علة لهذه الجملة (قوله فيه) أي وجود إيمان فرعون (قوله في أكثره) أي أكثر مواضع هذا التاليف (قوله بعض محقق المتأخرين) كأنه يشير إلى الجلال الدواني اه سيد عمر (قوله وما يرد) من الرد وقوله عليه أي على البعض (وإدراك الفرق في الآية من ذلك) جملة اعتراضية والإشارة إلى الوصول لأخر مرق أو إلى يأس الحياة (قوله فيه) أي في قوله وإدراك الفرق الخ (قوله لا يقبل) خبر بقوله أن الإيمان الخ (قوله وهو) أي عدم القبول عند اليأس (قوله وما تقرر) أي بقوله من أفراد قولنا أو لم يشترط إيمان فرعون الخ (قوله بطلان هذا القول) أي القول بأسلام فرعون (قوله لكنه) أي كفر فرعون وكذا أخيره به (قوله أولها الخالفون الخ) هذه الجملة صفة للأحاديث والآيات وقوله غير ضروري خبر لكنه (قوله أنه) أي كفر فرعون (قوله بناء على الخ) راجع إلى قوله بجمع عليه وقوله بخلاف أولئك أي المخالفين المؤولين وقوله إذ لم يعلم الخ علة عدم العبرة (قوله عما توسع الخ) لعل عن بمعنى في (قوله أكثرها ومخالفونهم) أي كتب الفتاوى وقوله هو لا أي مشايخهم (قوله ولم يخرجوها) أي الفتاوى (قوله انتهى) أي قول الزركشي (قوله ما عادت حرمة أو تنفيه الخ) نشر على غير ترتيب اللف (قوله فيها) خبر مبتدأ محذوف أي وهو أي قوله ضرورة معتبر في علم الحرمة وعلم الوجوب (قوله ومن ثم) أي لاجل ارتداده بما ذكر (قوله وعلم) أي ذلك البعض (قوله وحصول اليقين الخ) مبتدأ خبره وقوله من حيث حصوله الخ أي من سبيل حصوله الخ (قوله يقتله الخ) أي في قتل الحضرة (قوله الذي ذكره الغزالي) أي سبق ذكره عنه أنفاً

إذ منها أن معناها أصلاً محققاً هو الإيمان فلا ترفعه إلا يبين فليقتبه لهذا وليحذر عن ياد إلى التكفير في هذه المسائل منا ومنهم (قوله فيخاف عليه أن يكفر لأنه كفر مسداً اه ملخصاً قال بعض المحققين منا ومنهم وهو كلام نفيس وقد اتفق أبو زرعة من محقق المتأخرين فيمن قبل له أجزئي في الله فقال جرت لك لائف الله بأنه لا يكفر أن أراد لائف سبب أو هجرة لله تعالى وإن لم يكن ذلك ظاهر اللفظ حقاً للدم بحسب الامكان لأسباب لم يعرف قائله بعقيدة سيئة لكن يؤدب على اطلاقه لشناعة ظاهره (تنبيه ثالث) قال الغزالي من زعم أن لمع الله حالاً أسقط عنه نحو الصلاة أو تحريم نحو شرب الخ وجب قتله وإن كان في الحكم بخلافه في النار نظر وقتل مثله أفضل من قتل مائة كافر لأن ضرره أكثر اه ولا نظري في خورده لأنه سر تدل استحلاله ما عادت حرمة أو تنفيه وجوب ما علم وجوبه ضرورة فيهما ومن ثم جزم في الأنوار بخلافه ووقع للباقي مع جلالة في روضه لو اذن الله تعالى لبعض عباده أن يلبس ثوب حرير مثلاً وعلم الأذن بقينا فلبس لم يكن منتهكاً للشرع وحصول اليقين له من حيث حصوله للحضرة بقتله للسلام إذ هو ولي لا نبي على الصحيح وقوله مثلاً بما يدخل فيه ما زعمه بعض المتصوفة الذي ذكره الغزالي

لكنه وإن وردت به أحاديث وتبادر من آيات أولها المخالفون بما لا ينفع غير ضروري وإن فرض أنه يجمع عليه بناء على أنه لا عبرة بخلاف أولئك إذ لم يعلم أن فهم من بلغ مرتبة الاجتهاد المطلق (تنبيه ثان) ينبغي للفتي أنه محتاط في التكفير ما أمكنه لعظم خطر موغلة عدم قصده سيان العوام وما زال امتناع ذلك قدما وحديثاً بخلاف أئمة الحنفية فانهم توسعوا بالحكم بتكفيرات كثيرة مع قبولها التأويل بل مع تبادره منها ثم رأت الزركشي قال عما توسع به الحنفية أن غالبه في كتب الفتاوى تقلل عن مشايخهم وكان المتورعون من متأخري الحنفية ينكرون أكثرها ومخالفونهم ويقولون هؤلاء لا يجوز تقليدهم لأنهم غير معروفين بالاجتهاد ولم يخرجوها على أصل أي خيفة لأنه خلاف عقيدته

حاشية تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق والعلامة المدقق الشيخ أحمد بن قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين أحمد ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة تقمذ الله الجميع برحمته أمين

(الجزء التاسع)

(وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج)

(تنبيه) قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل صحيفة مفصلاً بينهما بحدود وجعلت التعقيبات تابعة لحاشية الشرواني (روجت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء)

يطلب من المكتبة التجارية الكبرى بأول شوارع بغداد نسخة

لصاحبها مصطفى محمد

مطبعة مصطفى محمد
صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر

السَّيْلُ الجَرَّارُ الْمُتَرَفِّقُ عَلَى جَدِّهِ الرَّؤُوفِ الرَّزَّاقِ

الإمام الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الشَّوْكَانِيُّ

دار ابن حزم

Ahlussunnahmedia.com

فِي دَارِنَا قُوَّتُهُمَا، وَيُخَكِّمُ لِلْمُلْتَقِيسِ بِالذَّارِ، وَالْمُتَاوَلِ كَالْمُرْتَدِّ، وَقِيلَ: كَالذَّنِي، وَقِيلَ: كَالْمُسْلِمِ].

قوله: فصل «والزُّدَّةُ باعتقاده» إلخ.

أقول: اعلم أنَّ الحكمَ على الرجل المسلم بِخُرُوجِهِ من دين الإسلام، ودخوله في الكفر لا يَتَّبِعِي لمسلم يُؤْمِن بالله واليوم الآخر أَن يُقَدِّمَ عَلَيْهِ إِلَّا بِبُرْهَانٍ أَزْوَاجٍ مِنْ شَمْسِ النَّهَارِ، فَإِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَرْوِيَّةِ مِنْ طَرِيقِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّ مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا، هَكَذَا فِي الصَّحِيحِ [البخاري (٥١٤/١٠)]، وَفِي لَفْظٍ آخَرَ فِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري (٦٠٤٥)، مسلم (٦١)]، وَغَيْرُهُمَا: «مَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكَفْرِ، أَوْ قَالَ: عَدُوُّ اللَّهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا خَارَ عَلَيْهِ»، أَيْ رَجَعَ، وَفِي لَفْظٍ فِي الصَّحِيحِ: «فَقَدْ كَفَّرَ أَحَدُهُمَا»، فَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَمَا وَرَدَ مَوْرِدُهَا أَعْظَمُ زَاجِرٍ، وَأَكْبَرُ وَاعِظٍ عَنِ التَّسَرُّعِ فِي التَّكْفِيرِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا﴾ [النحل: ١٠٦]، فَلَا بَدَّ مِنْ شَرْحِ الصَّدْرِ بِالْكَفْرِ، وَطَمَائِنَةِ الْقَلْبِ بِهِ، وَسُكُونِ النَّفْسِ إِلَيْهِ، فَلَا اعْتِبَارَ بِمَا يَقَعُ مِنْ طَوَارِقِ عَقَائِدِ الشُّرِّ، لَا سِيَّمَا مَعَ الْجَهْلِ بِمُخَالَفَتِهَا لَطَرِيقَةِ الْإِسْلَامِ، وَلَا اعْتِبَارَ بِصُدُورِ فِعْلِ كُفْرِي لَمْ يُرَدِّ بِهِ فَاعِلُهُ الْخُرُوجُ عَنِ الْإِسْلَامِ إِلَى مِلَّةِ الْكَفْرِ، وَلَا اعْتِبَارَ بِلَفْظِ تَلَفُّظٍ بِهِ الْمُسْلِمُ يَدُلُّ عَلَى الْكَفْرِ وَهُوَ لَا يَتَعَقَّدُ مَعْنَاهُ، فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ وَرَدَ فِي السَّنَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى كُفْرٍ مِنْ حَلْفٍ بِغَيْرِ مِلَّةٍ الْإِسْلَامِ، وَوَرَدَ فِي السَّنَةِ الْمَطْهُرَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى كُفْرٍ مِنْ كُفْرٍ مُسْلِمًا كَمَا تَقْدِمُ، وَوَرَدَ فِي السَّنَةِ الْمَطْهُرَةِ إِطْلَاقُ الْكَفْرِ عَلَى مَنْ قَعَلَ فِعْلًا يَخَالِفُ الشَّرْعَ؛ كَمَا فِي حَدِيثٍ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفْرًا يَضْرِبُ بَغْضُكُمُ رِقَابَ بَعْضِكُمْ» [البخاري (٥٧٣/٣)]، وَنَحْوُهُ مِمَّا وَرَدَ مَوْرِدُهُ، وَكُلُّ ذَلِكَ يَفِيدُ أَنَّ صُدُورَ أَيِّ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ يُوجِبُ الْكَفْرَ وَإِنْ لَمْ يُرَدِّ قَائِلُهُ أَوْ فَاعِلُهُ الْخُرُوجُ مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَى مِلَّةِ الْكَفْرِ؟ قُلْتَ: إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْكَ سَبِيلُ التَّوَابُلِ، وَلَمْ تَجِدْ طَرِيقًا تَسْلُكُهَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فَعَلَيْكَ أَنْ تُقَرِّبَهَا كَمَا وَرَدَتْ، وَتَقُولَ مَنْ أَطْلَقَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اسْمَ الْكَفْرِ فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ عَلَى غَيْرِ مَنْ سَمَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَافِرًا إِلَّا مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا، فَحِينَئِذٍ تَنْجُو مِنْ مَعْرِةِ الْخَطَرِ، وَتَسَلِّمَ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْيَحْنَةِ، فَإِنْ الْإِفْدَامُ عَلَى مَا فِيهِ بَعْضُ الْبَاسِ لَا يَفْعَلُهُ مَنْ يَشِيعُ عَلَى دِينِهِ، وَلَا يَسْمَحُ بِهِ فِيمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ وَلَا عَائِدَةَ، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ يَخْشَى عَلَى نَفْسِهِ إِذَا أَخْطَأَ أَنْ يَكُونَ فِي عِدَادِ مَنْ سَمَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَافِرًا، فَهَذَا يَقُودُ إِلَيْهِ الْعَقْلُ فَضْلًا عَنِ الشَّرْعِ، وَمَعَ هَذَا فَالْجَمْعُ بَيْنَ أدَلَّةِ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ وَاجِبٌ، وَقَدْ أَمَكَّنَ هُنَا بِمَا ذَكَرْنَاهُ، فَتَعَيَّنَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ، فَحُتِّمَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ لَا يُطْلَقَ كَلِمَةُ الْكَفْرِ إِلَّا عَلَى مَنْ شَرَحَ بِهِ صَدْرًا وَيَقْصُرَ مَا وَرَدَ مِمَّا تَقْدِمُ عَلَى مَوَارِدِهِ، وَهَذَا الْحَقُّ لَيْسَ بِهِ خَفَاءٌ فَدَعْنِي مِنْ بُنْيَاتِ الطَّرِيقِ:

يَأْبَى الْفِتْنَى إِلَّا اتَّبَاعُ الْهَوَى وَمُلْهَجُ الْحَقِّ لَهُ وَاضِحٌ وَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِلَّا حَاكِيًا أَوْ مُكْرَهًا»، فَلَا مَرُ فِيهِ وَاضِحٌ، وَوَجْهُهُ بَيِّنٌ، وَكَيْفَ يُخَكِّمُ بِالْكَفْرِ عَلَى مَنْ حَكَّى قَوْلًا كُفْرِيًا صَدَرَ مِنْ كَافِرٍ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى مَا لَا يَأْتِي عَلَيْهِ الْحَصْرُ مِنْ حِكَايَةِ مَا هُوَ كُفْرٌ بِوَاحٍ مِنْ أَقْوَالِ الْكُفَّارِ، وَهَكَذَا لَا يُحَكِّمُ بِكَفْرِ مَنْ كَفَرَ مَكْرَهًا، فَقَدْ

بذلك يخرجُه عن الإسلام ، ويلحقُه بالكفار الحريين الذي كفرهم أشدُّ من كفر اليهود والنصارى ، فلا بدُّ ههنا من أمرين :

الأول :

الثاني :

تعتَّر فيها أقدم وهكذا من

الأميرين المتقدم قام أهل العلم

القرآن ، وقام وجدَّ على ظم

الناس إلى قبو وإذا تبين

شرح الصدر زكائهم ليسو

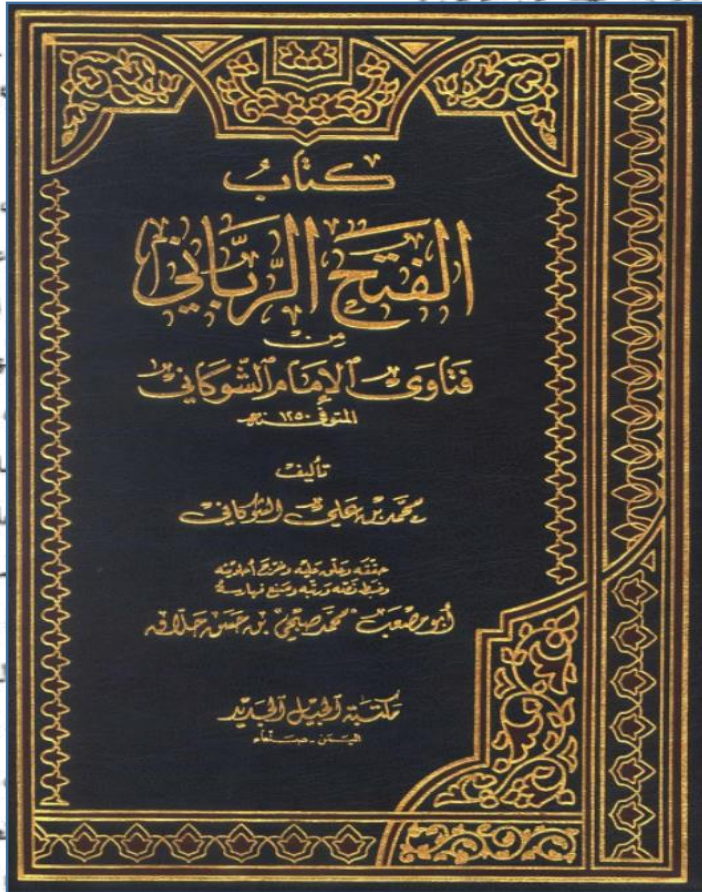
بعض ، وكلُّ من الكفر المنة

البعيد وجوده قطعاً من قطع

من قال بكفر استخفافاً . وأين من يعلم قطعية الدليل من هؤلاء البدوان ، فضلاً عن ما وراء ذلك .

فتلخص من هذا أن المزكي من أهل المعاصي يجب صرف زكايته إلى المصارف الشرعية ، ولا يحلُّ لأحد ممن لا تعلُّ له أن يتناول شيئاً منها . وهكذا من فعل سيئاً من أسباب

الكفر المختلف فيها لا يحلُّ لأحد أن يحكم بكفره إلا بعد قيام



البرهان على الكفر^(١) ، ولا بدُّ بعد قيام البرهان على أن ذلك سببٌ من أسباب الكفر أن

(١) : قال الشوكاني في " السيل " (٧٨٣/٣ - ٧٨٥) : اعلم أن الحكم على الرجل المسلم بخروجه من دين الإسلام ودخوله في الكفر لا ينبغي لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقدم عليه إلا برهان أوضح من خمس النهار ، فإن ثبت في الأحاديث الصحيحة المروية من طريق جماعة من الصحابة أن : " من قال لأخيه يا كافر فقد باء به أحدهما " أخرجه البخاري رقم (٦١٠٣) .

وفي لفظ آخر في الصحيحين وغيرهما : " من دعا رجلاً بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه " أي رجع - البخاري رقم (٦٠٤٥) ومسلم رقم (٦١/١١٢) من حديث أبي ذر - ففسى هذه الأحاديث وما ورد موردها أعظم زاجر وأكبر واعظ عن السراع في التكفير . وقد قال عز وجل : ﴿ وَلَكِنْ مَنِ مَنَعَ يَأْتِ كُفْرًا صَدْرًا ﴾ [النحل : ١٠٦] . فلا بد من شرح الصدر بالكفر وطمأنينة القلب به وسكون النفس إليه ، فلا اعتبار بما يقع من طوارق عقائد الشرك لا سيما مع الجهل بمخالفته لطريقة الإسلام .

ولا اعتبار بصذور فعل كفري لم يرد به فاعله الخروج عن الإسلام إلى ملة الكفر ، ولا اعتبار بلفظ يلفظ به المسلم يدل على الكفر وهو لا يعتقد معناه .

فإن قلت : قد ورد في السنة ما يدل على كفر من حلف بغير ملة الإسلام ، وورد في السنة المطهرة ما يدل على كفر من كفر مسلماً كما تقدم . وورد في السنة المطهرة إطلاق الكفر على من فعل فعلاً يخالف الشرع كما في حديث : " لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض " - أخرجه البخاري في صحيحه رقم (٦٧٨٥) ومسلم رقم (٦٦) - ونحوه مما ورد مورده وكل ذلك يفيد أن صدور شيء من هذه الأمور يوجب الكفر وإن لم يرد قائله أو فاعله به الخروج من الإسلام إلى ملة الكفر . قلت : إذا ضاقت عليك سبل التأويل ولم تجد طريقاً تسلكها في مثل هذه الأحاديث فعليك أن تقرها كما وردت وتقول من أطلق عليه رسول الله ﷺ اسم الكفر فهو كما قال . ولا يجوز إطلاقه على غير من سماه رسول الله ﷺ من المسلمين كافراً إلا من شرح بالكفر صدره ، فحينئذ تنحسرو من معرة الخطر وتسلم من الوقوع في الخنة .

فإن الإقدام على ما فيه بعض البأس لا يفعله من يشع على دينه ولا يسمح به فيما لا فائدة فيه ولا عائدة ، فكيف إذا كان يخشى على نفسه إذا أخطأ أن يكون في عداد من سماه رسول الله ﷺ كافراً . فهذا يقود إليه العقل فضلاً عن الشرع ، ومع هذا فالجمع بين أدلة الكتاب والسنة واجب ، وقد أمكن هنا بما ذكرنا ، فتعين المصير إليه ، محتم على كل مسلم أن لا يطلق كلمة الكفر إلا على من شرح -

النساء المشركات لا يقتلن وليس ذلك محل النزاع ثم قد ثبت عنه عليه السلام أنه قتل عدة نساء كاللأني أمر بقتلن يوم الفتح لما كان يقع منهن السب له وكذلك قتل امرأتين من بني قريظة وغير ذلك ثم ليس النهي عن قتل النساء مستلزماً لتركن على الكفر إذا امتنعن من الإسلام والجزية فإنه لا يجوز التقرب رعي الكفر فإذا قالت امرأة لا أسلم أبداً ولا أعطي الجزية وصممت على ذلك كان تركها حينئذ كافر غير جائز لاحد من المسلمين ومن ههنا يلوح لك أن النهي عن قتل النساء إنما هو لأجل كونهن مستضعفات يحصل منهن الاتياد للإسلام بدون ذلك وليس عندهن غناء في القتال ولهذا كان سبب النهي عن قتلن أن النبي عليه السلام رأى امرأة مقتولة فقال « ما كانت هذه لتقاتل » ثم نهى عن قتلن فأنظر كيف جعل النهي عن قتلن معللاً بعدم المقاتلة وأما قول بعض أهل العلم أن المتأول كالمترد فهنا تسكب العبرات ويناج على الإسلام وأهله بما جناه النعصب في الدين على غالب المسلمين من الترامي بالكفر لا بسنة ولا قرآن ولا لبيان من الله ولا لبرهان بل لما غلت مراجل العصبية في الدين وتمكن الشيطان الرجيم من تفريق كلمة المسلمين لقنهم الزمان بعضهم لبعض بما هو شبيه الهباء في الهواء والسراب في البقعة (١) فيأله وللمسلمين من هذه الفارقة (٢) التي هي أعظم فواقر الدين والرزية التي مارزى بهتلها سبيل المؤمنين وأنت ان بقي فيك نصيب من عقل وبقية من مراقبة الله عز وجل وحصة من الغيرة الإسلامية علمت وعلم كل من له علم بهذا الدين أن النبي عليه السلام لما سئل عن الإسلام قال في بيان حقيقته وإيضاح مفهومه أنه إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان وشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله والأحاديث بهذا المعنى متواترة فمن جاء بهذه الأركان الخمسة وقام بها حق القيام فهو المسلم على رغم أنف من أبي ذلك كائناً من كان فمن جاءك بما يخالف هذا من ساقط القول وزائف العلم بالجهل قاضرب به في وجهه وقل له قد تقدم هديانك هذا

(١) كذا الأصل وصوابه القيمة « جمع قاع كالجيرة جمع جار والقاع ما انبسط من الأرض واتسع وفيه يكون السراب »

(٢) الفارقة الداهية التي تكسر الظهر

الروض الندي

شرح الدرة البهية

للسيد الامام العلامة الملك المؤيد من الله الباري
أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري ملك بهو بال

الجزء الثاني

عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه للمرة الأولى

إدارة الطباعة النيرية

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

حقوق الطبع على هذا الشكل محفوظة الى

إدارة الطباعة النيرية بمصر بشارع الكعكيين نمرة ١

التلمس لأخيك عذرا

AhlussunnahMedia
<https://www.youtube.com/c/AhlussunnahMedia>

<https://www.facebook.com/groups/ahlussunnahmedia/>

في الطريق مستوى في حد كفره (فَلَيْسَ بِمَارِفٍ بِهِ) أي بوجوده سبحانه وتعالى (وَهُوَ كَافِرٌ) حيث لم يفرق بين وجود واجب الوجود وبين وجود الحادث في مقام الشهود ومن هنا أكثر من سائر أهل الكفر والعناد (وَلِمِثْلِ هَذَا) المقال المروي عن الأشعري من عدم تكفير المبتدعة من أهل القبلة (ذَهَبَ أَبُو الْمَعَالِي) وهو إمام الحرمين رحمه الله تعالى وهو من أكابر الشافعية (فِي أَجْوِيَّتِهِ لِأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْحَقِّ) أي الاشيبلي ذكره الدلجي وقال الحلبي هذا ليس الاشيبلي الحافظ صاحب الأحكام بل آخر غيره ولد سنة عشر وخمسمائة ومات سنة إحدى وثمانين وخمسمائة وولد إمام الحرمين سنة تسع عشرة وأربعمائة ومات بنيسابور سنة ثمان وسبعين وأربعمائة فالإمام توفي قبل مولد عبد الحق الحافظ صاحب الأحكام بما ترى قال ورأيت في نسخة ما لفظه ولمثل هذا ذهب أبو الوليد سليمان رحمه الله في أجويته لأبي محمد عبد الحق وهذا أيضاً لا يصح أن يكون عبد الحق الحافظ الاشيبلي وذلك لأن أبا الوليد سليمان بن خالد الباجي توفي سنة أربع وسبعين وأربعمائة وعبد الحق ولد سنة عشر وخمسمائة وقيل سنة أربع عشرة فلا يصح ذلك والله تعالى اعلم وعبد الحق الذي جاوبه أبو المعالي لم أعرفه إلى الآن انتهى وقال التلمساني هو عبد الحق بن محمد بن هارون السهمي مات سنة ست وستين وأربعمائة (وَكَانَ) أي والحال أن أبا محمد (سَأَلَهُ عَنِ الْمَسْأَلَةِ) التي ميل الأشعري فيها إلى عدم التكفير أكثر (فَاغْتَدَّرَ لَهُ بِأَنِ الْغُلَطُ فِيهَا) أي في المسألة بالقول بالتكفير وعدمه (يَضَعُوبٌ) أي يعسر جداً (لَأَنِّ إِذْخَالَ كَافِرٍ فِي الْمِلَّةِ) الإسلامية (وَإِخْرَاجَ مُسْلِمٍ عَنْهَا عَظِيمٌ فِي الدِّينِ) والثاني أصعب من الأول فتأمل ولعله عليه الصلاة والسلام من أجل هذا قال أجرؤكم على الفتيا أجرؤكم على النار (وَقَالَ غَيْرُهُمَا) أي الأشعري وأبي المعالي (مِنْ الْمُحَقِّقِينَ الَّذِي) مبتدأ أي القول الذي (يَجِبُ) أي يقال (هُوَ الْإِخْتِرَازُ مِنَ التَّكْفِيرِ فِي أَهْلِ التَّأْوِيلِ) وإن كان تأويلهم خطأ في فهم التنزيل (فَلِإِنَّ اسْتِبَاحَةَ دِمَائِهِ) المصلين (الْمُؤَحِّدِينَ) الصائمين المزكين القارئ للكتاب التابعين للسنة في جميع الأبواب (خَطَرٌ) بفتح تحتين أي ذو خطر ويجوز أن يكون بفتح فكسر (وَالْخَطَأُ فِي تَرْكِ أَلْفِ كَافِرٍ أَهْوَنُ مِنَ الْخَطَأِ فِي سَفْكِ مِخْجَمَةٍ) بكسر الميم الأولى وهي آلة الحجامة (مِنْ مُسْلِمٍ) وفي نسخة من دم مسلم (وَاجِدٌ) وقد قال علمائنا إذا وجد تسعة وتسعون وجهاً تشير إلى تكفير مسلم وجه واحد إلى إبقائه على إسلامه فينبغي للمفتي والقاضي أن يعملوا بذلك الوجه وهو مستفاد من قوله عليه السلام ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن وجدتم للمسلم مخرجاً فخلوا سبيله فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير له من أن يخطئ في العقوبة رواه الترمذي وغيره والحاكم وصححه (وقد قال عليه الصلاة والسلام) كما رواه الشيخان عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك وفي رواية (فَإِذَا قَالُوهَا يَغْنِي الشَّهَادَةُ) أي جنسها (عَصَمُوا) بفتح الصاد أي حفظوا (مِنْ دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ إِلَّا بِحَقِّهَا)

شَرْحُ الشُّفَاكَاتِ

للقاضي عيسى

شرح
الملا علي القاري الهروي الحنفي
المتوفى سنة ١٠١٤ هـ

ضبطه وصححه
عبد الله محمد الحلبي

الجزء الثاني

منشورات
مركز أبي بيشون
لنشر الكتب النافعة والجماعية
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

اللذات العقلية تقصر الأفهام عن دركها، فمثل لهم ذلك باللذات الحسية، وهذا كفر صريح، والقول به إبطال لفائدة الشرائع، وسد لباب الاهتداء بنور القرآن، واستبعاد الرشد من قول الرسل؛ فإنه إذا جاز عليهم الكذب لأجل المصالح بطلت الثقة بأقوالهم؛ فما من قول يصدر عنهم إلا ويتصور أن يكون كذباً، وإنما قالوا ذلك لمصلحة، فإن قيل: فلم قلتم مع ذلك إنهم كفرة؟ قلنا: لأنه عرف قطعاً من الشرع أن من كذب رسول الله فهو كافر وهؤلاء مكذبون ثم معلون للكذب بمعاذير فاسدة، وذلك لا يخرج الكلام عن كونه كذباً.

الرتبة الرابعة: المعتزلة والمشبهة والفرق كلها سوى الفلاسفة وهم الذين يصدقون ولا يجوزون الكذب لمصلحة وغير مصلحة، ولا يشتغلون^(١) بالتعليل لمصلحة الكذب بل بالتأويل^(٢) ولكنهم مخطئون في التأويل، فهؤلاء أمرهم في محل الاجتهاد، والذي ينبغي أن يميل المحصل إليه الاحتراز من التكفير ما وجد إليه سبيلاً؛ فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة المصرحين بقول لا إله إلا الله محمد رسول الله خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم، وقد قال صلى الله عليه وسلم: «أَمَرْتُ أَنْ أُقَاتَلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَإِذَا قَالُوهَا فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا»^(٣). وهذه الفرق منقسمون إلى مسرفين

(١) يعني ومن ثم لا يشتغلون.

(٢) يعني بل يشتغلون بالتأويل.

(٣) أخرجه بنحوه البخاري في كتاب: الإيمان - باب: فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم رقم ٢٥، ومسلم كتاب: الإيمان - باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله رقم ٢١.

الاقتصاد في الاعتقاد

للإمام الغزالي

ومعه كتاب
السداد في الإرشاد إلى
الاقتصاد في الاعتقاد

لساحة العلامة النظار المتكلم

الشيخ الدكتور

مصطفى عبد الجواد عمران

القسم الثاني

في الإلهيات والنبوات والسمعيات

ومعه كتابان جليان:

١- مناهج العلماء في الإبانة عن وجود الإله.

٢- كتاب السداد في الإرشاد إلى الاقتصاد في

الاعتقاد.

القسم الأول

في التمهيدات

ومعه:

١- تقديم له ومؤلفه.

٢- مقدمة في علم الكلام.

٣- كتاب السداد في الإرشاد إلى

الاقتصاد في الاعتقاد.



« الْمُؤْمِنُ يَطْلُبُ مَعَاذِيرَ إِخْوَانِهِ ، وَالمُتَافِقُ يَطْلُبُ عَثْرَاتَ إِخْوَانِهِ » .

١٤ - سمعت منصور بن عبد الله يقول : سمعت أبا علي الثقفى يقول : سمعت حمدون القصار^(١) يقول :

« إِذَا زَلَّ^(٢) أَخٌ مِنْ إِخْوَانِكُمْ فَاطْلُبُوا لَهُ سَبْعِينَ عَذْرًا ، فَإِنْ لَمْ تَقْبَلْهُ قُلُوبِكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ المَعِيبَ أَنْفُسَكُمْ ، حَيْثُ ظَهَرَ لِمُسْلِمٍ سَبْعُونَ عَذْرًا فَلَمْ تَقْبَلْهُ » .

ومن آدابها : معاشرة من يثق بدينه وأمانته ، في ظاهره وباطنه لقول الله تبارك وتعالى :

﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾^(٣) الآية .

والصحة والمعاشرة على وجوه ، فالمعاشرة مع الأكابر ، والمشايخ بالحرية ، والخدمة لهم ، والقيام بأشغالهم ، والمعاشرة مع الأقران^(٤) ، والأوساط بالنصيحة ، وبذل الموجود ، والكون عند الأحكام ما لم يكن إثماً .

والمعاشرة مع الأصاغر والمريدين بالإرشاد ، والتأديب ، والحمل على ما يوجه ظاهر العلم ، وآداب السنة ، وأحكام البواطن^(٥) ، والهداية التي تقويها بحسن الأدب .

= الرسالة القشيرية (ص / ٢٨) ، شذرات الذهب (٢ / ٣٣٠) .
(١) هو حمدون بن أحمد بن عمار ، أبو صالح القصار النيسابوري ، من شيوخ نيسابور المشهورين بالزهد والصلاح ، وكان مجاب الدعوة ، سئل يوماً : ما بال كلام السلف أتفع من كلامنا ؟ فقال : لأنهم تكلموا لعز الإسلام ، ونجاة النفوس ، ورضا الرحمن ، ونحن نتكلم لعز النفوس ، وطلب الدنيا ، ورضا الخلق . مات رحمه الله في سنة ٢٧١ هـ . انظر : حلية الأولياء (١٠ / ٢٣١) ، طبقات الصوفية (ص / ١٢٣) ، وصفة الصفوة (٤ / ١٢٢) ، الرسالة القشيرية (ص / ٢٤) ، سير أعلام النبلاء (١٣ / ٥٠) ، طبقات الأولياء (ص / ٣٥٩) ، المتظم (٥ / ٨٢) ، كشف المحجوب (١ / ١٢٥) .

(٢) زل : وقع في الخطايا والعصيان .

(٣) سورة المجادلة : ٢٢

(٤) الإقران : الكنف والنظر ، في الشجاعة ، والعلم ، ونحوهما ، وجميع على أقران .

(٥) أحكام البواطن : هو الخلو من النفاق ، والرياء ، والمكر ، والحسد ، والحقد ، والبغض .

أول باب الصحة

للإمام أبي عبد الرحمن السلفي

(٣٣٠ - ٤١٢ هـ)

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

مَجْدِي فَتَحِي لِسَيِّدِي



دار الطباعة والتوزيع
بطنطا

التَوْحِيحُ وَالنَّبِيَّةُ

لأبي الشيخ الأصبهاني

أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان

٢٧٤ - ٣٦٩ هـ

مُحَمَّدٌ وَجَلِيلٌ

أبي الأشبال حسن بن أبي بن هندوه

عضاً الله عنه وعن والديه

٩٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دَاوُدَ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ سَيَّارٍ،
نا أَبُو عَاصِمٍ، عن عمرو بن الفضيل، عن سَلَمِ بْنِ قَتِيبَةَ، عن مُحَمَّدِ
بْنِ سِيرِينَ، قال:

«إِذَا بَلَغَكَ عَنْ أَخِيكَ شَيْءٌ فَالْتِمِسْ لَهُ عُذْرًا، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ لَهُ
عُذْرًا فَقُلْ: لَعَلَّ لَهُ عُذْرًا».

٩٧ - ؟.

إِسْحَاقُ بْنُ سَيَّارٍ هُوَ ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ النَّصِيبِيِّ أَبُو يَعْقُوبَ قَالَ
ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (٢٢٣/١/١): كَانَ صَدُوقًا ثَقَّةً.

— وعمر بن الفضيل: لعله سبق قلم من الناسخ — والصواب
عمر بن علي أبو حفص الفلاس وهو إمام ثقة.

— وسلم بن قتيبة هو الباهلي الخراساني.

[وقد روي نحوه هناد بن السري في «الزهد» (١٢٢٥) عن أبي
قلاية من قوله، وفيه عننة مبارك بن فضالة، فإنه صدوق يدلّس
ويسوي (م)].

* * *

٨٣٤٢ - حدثنا أبو عبد الرحمن السلمي أنا علي بن حمدان نا أبو روق نا الراسبي نا أبو عاصم النبيل عن عمرو بن الفضل عن (سلمة) (١) بن قتيبة عن محمد بن سيرين قال : إذا بلغك عن أخيك شيء فالتمس له عذراً فإن لم تجد له عذراً فقل له عذر .

٨٣٤٣ - أنشدنا أبو عبد الله الحافظ أنشدنا أبو عبد الرحمن بن الحسين الصوفي أنشدنا محمد بن يحيى (الصوفي) (٢) أنشدنا أحمد بن (المعدل) (٣) .

إذا ما امرؤ من ذنبه جاء تائباً إليك فلم تغفر له فلك الذنب ٨٣٤٤ - أخبرنا أبو حازم أنا أبو عبد الله محمد بن العباس العصي حدثني أبو الحسين بن أبي علي الخلادي نا محمد بن سليمان الفارسي نا أحمد بن عبيد الله عن هشام بن الكلبي قال : قال جعفر بن محمد إذا بلغك عن أخيك الشيء تنكره فالتمس له عذراً واحداً إلى سبعين عذراً فإن أصبته وإلا قل لعل له عذراً لا أعرفه .

٨٣٤٥ - أخبرنا أبو عبد الله الحافظ نا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري نا أبو عبد الرحمن محمد بن المنذر بن (سعيد) (٤) الهروي نا . أبو الزنباع روح بن الفرّج بمصر نا موسى بن ناصح نا إبراهيم بن أبي طيبة عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال : كتب إلى بعض إخواني من أصحاب رسول الله ﷺ أن صنع أمر أخيك على أحسنه ما لم يأتك ما يغلبك ولا تظن بكلمة خرجت من امرئ مسلم شراً وأنت تجد له في الخير محملاً ومن عرض نفسه للتهم فلا يلومن إلا نفسه ومن كتم سره كانت الخيرة في يديه وما كافات من عصي الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه ، وعليك بإخوان الصدق فكثر في اكتسابهم فإنهم زينة في الرخاء وعدة عند عظيم البلاء ، ولا تهاون بالحلف فيهينك الله ، ولا تسألن عما لم يكن حتى يكون ، ولا تضع حديثك إلا عند من يشتهي ، وعليك بالصدق

٨٣٤٢ - (١) في ن : (سالم) .

٨٣٤٣ - (٢) في أ : (الصولي) .

(٣) في أ : (المعدل) .

٨٣٤٥ - (٤) في ن : (شعبة) .

شُعَبُ الْأَمَلِكِ

للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي

٣٨٤ - ٤٥٨

تحقيق

أبي هاجر محمد السعيد بن بيون رغلول

الجزء السادس

مستورات

محمد بن بيون

لشركت الدار العلم والجمع

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

شُعَبُ الْأَمَلِكِ

لِلإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْبَيْهَقِيِّ
٢٨٤ - ٤٥٨

تَحْقِيقُ

أَبْنِي هَاجِرٍ مُحَمَّدٍ السَّعِيدِ بْنِ بَيْهَقِي زَعْلُولٍ

الجزء السابع

مَشْهُورَاتُ
مُحَمَّدٍ أَبِي بَيْهَقِي
مُنْشَرُكُتَابُ الشُّعَبِ وَالْجَمَاعَةِ
دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ
بِهَقَاتُ - قِسْمَانُ

٥٢٢ ————— ٧٧ - باب في أن يحب المسلم لأخيه ما يحب لنفسه / فصل في ترك تتبع عورات المسلمين

١١١٩٨ - وسمعت أبا عبد الرحمن يقول: سمعت منصور بن عبد الله الهروي سمعت أبا علي الثقفى سمعت حمدون القصار يقول: إذا زل أخ من إخوانكم فاطلبوا له سبعين عذراً فإن لم يقبله قلوبكم فاعلموا أن المعيب أنفسكم حيث ظهر لمسلم سبعين عذراً فلم يقبله .

١١١٩٩ - وبإسناده قال حمدون القصار: إقبلوا إخوانكم بالإيمان وردوهم بالكفر فإن الله عز وجل أوقع ما بين هذين في مشيئته فقال : ﴿إِنْ اللَّهُ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ .

١١٢٠٠ - حدثنا محمد بن الحسين السلمي أنا عمر بن أحمد بن شاهين ثنا عبد الله بن عبد الرحمن ثنا زكريا بن يحيى عم الأصمعي قال: قال أعرابي تناس مساوىء الإخوان يدم لك ودهم .

١١٢٠١ - أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنا الحسن بن محمد بن إسحاق سمعت أبا عثمان الحنطاط يقول: سمعت ذا النون يقول: لا تثقن بمودة من لا يحبك إلا معصوماً .

وسمعت ذا النون يقول: ثلاثة من أعلام أعمال الكياسة ترك المرء والجدال في الدين والإقبال على العمل بيسير العلم والإشتغال بإصلاح عيوب النفس غافلاً عن عيوب الناس قال: وثلاثة من أعلام التواضع تصغير النفس معرفة بالعيب وتعظيم الناس حرمة للتوحيد وقبول الحق والنصيحة من كل أحد وثلاثة من أعلام حسن الخلق قلة الخلاف على المعاشرين وتحسين ما يرد عليهم من أخلاقهم وإلزام النفس اللائمة فيما يختلفون فيه كفاً عن معرفة عيوبهم .

١١٢٠٢ - أنشدنا أبو عبد الرحمن السلمي أنشدني محمد بن طاهر الوزيري أنشدني المطرفي لبعضهم :

إقبل معاذير من يأتيك معتذراً إن بر عندك فيما قال أو فجر
فقد أطاعك من أرضاك ظاهره وقد أضلك من يعصيك مستر

١١٢٠٣ - وأنشدنا أبو عبد الرحمن أنشدني محمد بن عبد الواحد الرازي

مُرَاة النَّاسِ

تصنيف

أبي بكر عبد الله بن محمد

ابن أبي الدنيا

المتوفى ٢٨١ هـ

تقديم

محمد خير رمضان يوسف

دار ابن خزيمة

٢٨ - حدثني إبراهيم بن سعيد الجوهري، حدثنا... (١) بن الفرج، عن أبي أسامة (٢)، عن سفيان الثوري، عن يونس بن عبيد، عن حميد بن هلال (٣) قال:

أدركت الناس يعدّون المداراة صدقة تُخرَج فيما بينهم.

وكان يُقال: إذا بلغك عن أخيك ما تكره، فآلقه بما يحب، فإنك تقضه جمرته وهو لا يشعر.

٢٩ - حدثنا أحمد بن جميل، أخبرنا عبد الله بن المبارك، أخبرنا داود بن عبد الرحمن، عن ابن جريج، عن عبد العزيز بن عمران، أن عمر بن عبد العزيز قال:

يا بني، إذا سمعت كلمة من مسلم (٤) فاحملها على أحسن ما تجد حتى لا تجد محملاً.

٣٠ - حدثني إبراهيم بن سعيد، حدثنا عبد العزيز بن النعمان الموصلي، عن مبارك بن فضالة، عن حميد بن هلال، عن أبي قلابة (٥) قال:

التمس لأخيك العذر بجهلك، فإن لم تجد له عذراً فقل: لعل

(١) الاسم غير واضح في الأصل، ورسمه يقرب من «جر» أو «حسن». وفي لسان الميزان ٢٤٤/٢ ترجمة الحسن بن الفرج أبي علي الغزي. ولكن لا أعرف له رواية عن أبي أسامة. وهناك علم باسم «نصير بن الفرج» وهو يروي عن حماد بن سلمة، كما في ترجمته في تهذيب الكمال ٣٧٠/٢٩.

(٢) هو حماد بن أسامة الكوفي رحمه الله. مشهور بكنيته.

(٣) حميد بن هلال العدوي البصري، أبو نصر. ثقة عالم. كان عمدة قرية زراعية. روى له الجماعة، ومات في ولاية خالد بن عبد الله القسري على العراق. تهذيب الكمال ٤٠٣/٧.

(٤) في الأصل: كلمة مسلم.

(٥) هو عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي، أبو قلابة البصري، الإمام. طُلب للقضاء فهرب، وقدم الشام فنزل بداريًا. وكان رأساً في العلم والعمل. ثقة فاضل كثير الإرسال. ت ١٠٤ هـ. العبر ٩٦/١، تقريب التهذيب ٣٠٤.

لأخي عذراً لا أعلمه (١)!

٤١ - حدثني إبراهيم بن سعيد، حدثنا موسى بن داود، عن محمد بن طلحة، عن ابن جحادة (٢) قال: قال عمر بن... (٣) رحمه الله:

أعقل الناس أعدّهم لهم.

٤٢ - حدثنا عبد الله بن أبي بدر، حدثنا أبو معاوية (٤)، عن هشام بن عروة، عن أبيه (٥) قال:

مكتوب في الحكمة: لتكن كلمتك طيبة، وليكن وجهك ينشطاً، تكن أحب إلى الناس ممن يُعطيه العطاء (٦).

٤٣ - حدثني إبراهيم بن سعيد، حدثنا أبو إبراهيم الأسدي (٧)، حدثني ثور (٨)، عن عبد الرحمن بن أبي عوف الجُرشي (٩) قال:

(١) شعب الإيمان ٣٢١/٦ رقم ٣٨٣٦، حلية الأولياء ٢/٢٨٥، الزهد لهناد ٣/١٠٠ رقم ١٢٤٢. وأوله في المصادر السابقة: «إذا بلغك عن أخيك شيء تكرهه فآلقه...».

(٢) لعنه محمد بن جحادة الأودي، ويقال: الإيامي الكوفي. ت ١٣١ هـ. تهذيب الكمال ٥٧٥/٢٤.

(٣) لم يتيّن لي الاسم، وهو قريب من عصاب أو خطاب؟

(٤) هو محمد بن خازم الضرير.

(٥) أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوام الأسدي المدني الفقيه. حفظ عن والده. وكان يصوم الدهر، ومات وهو صائم. وكان يقرأ كل يوم ربع الختم في المصحف، ويقوم الليل، فما تركه إلا ليلة قطعت رجله. قال الزهري: رأيت عروة بحرّاً لا يُنزف. ت ٩٤ هـ. العبر ٨١/١.

(٦) الزهد لابن المبارك ص ٣٧٣ رقم ١٠٥٨، الزهد للإمام أحمد ١/١٥٣ - ١٥٤، شعب الإيمان ٢٥٤/٦ رقم ٨٠٥٧، حلية الأولياء ١٧٨/٢، الحداث لابن الجوزي ١٠٢/٣، الزهد لوكيع ٧٣٥/٣ رقم ٤٢٢.

(٧) هو محمد بن القاسم الأسدي الكوفي. لقبه كاو.

(٨) ثور بن يزيد الرحي الكلاعي، أبو خالد.

(٩) عبد الرحمن بن أبي عوف الجُرشي الحمصي. قاضي حمص. تابعي. روى عن =

مَرْقَاةُ الْمَفَاتِيحِ

لِلْعَلَّامَةِ الشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ سُلْطَانٍ مُحَمَّدٍ الْقَارِيَّ الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١١١٤ هـ

شرح مشكاة المصابيح

لِلإمام العلامة محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي المتوفى سنة ٧٤١ هـ

تحقيق
الشَّيْخِ كَجَالِ عِيَّتَانِي

تنبيه:
وضعنا متن المشكاة في أعلى الصفحات، ووضعنا أسفلها مناهج قراءة
المفاتيح؛ والحقنا في آخر الجلد الحادي عشر كتاباً الإكمال في أسماء الرجال
وهو تراجم رجال المشكاة للعلامة التبريزي

الجزء الخامس

يحتوي على الخطب الثمانية

فضائل القرآن - الدعوات - الناسيت

مشتورات -
محرر علي بيضوني
لشركت الشريعة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

النبي ﷺ، لتحسينه بشأنهما تكذيباً أكثر من تكذبي إياه قبل الإسلام لأنه كان قبل الإسلام غافلاً أو مشككاً. وإنما استعظم هذه الحالة لأن الشك الذي داخله في أمر الدين إنما ورد على مورد اليقين، وقيل فاعل سقط محذوف أي وقع في نفسي من التكذيب ما لم أقدر على وصفه، ولم أعهد بمثله ولا وجدت مثله، إذ كنت في الجاهلية وكان أبي من أكابر الصحابة. وكان ما وقع له نزعة من نزعات الشيطان، فلما ناله^(١) بركة يد النبي ﷺ زال عنه الغفلة والانتكار وصار في مقام الحضور، والمشاهدة. اهـ. وتبعه في هذا ابن الملك وقال وتبعته بعد المعرفة أتم وأتم أي أكثر إثماً، وحاصل كلامهما نعوذ بالله تكفيره رضي الله عنه وهذه نزعة جسيمة وجرأة عظيمة، فإن عبارة آحاد الناس إذا احتملت تسعة وتسعين وجهاً من الحمل على الكفر. ووجهاً واحداً على خلافه لا يحل أن يحكم بارتداده فضلاً عما ورد على لسان من هو أفضل الصحابة عموماً ومن أكملهم في أمر القراءة خصوصاً. فنقول وبالله التوفيق ويده أزمة التحقيق، إن لفظ سقط جاء في قوله تعالى: ﴿ولما سقط في أيديهم﴾ [الأعراف - ١٤٩]. بالقراءة المتواترة على الضم فتحمل رواية الحديث عليه مطابقة بينهما ولا شك أن قوله تعالى: ﴿في أيديهم﴾ وقوله في الحديث في نفسي بمعنى واحد لأنه كثيراً ما يعبر عن النفس بالأيدي إلا أن البلاغة القرآنية، والفصاحة الفرقانية بلغت غاية العلية فعبرت بالعبارة الحسنى قال القاضي هو كناية من شدة ندمهم فإن المتحسر يعرض يده غماً فتصير يده سقوطاً فيها وقرئ سقط على بناء الفاعل، بمعنى وقع العض فيها وقيل سقط الندم في أنفسهم. اهـ. وهو غاية المنى وفي القاموس سقط، وقع وبالضم ذل وندم وتحير فعلى رواية الضم، معناه ندمت من تكذبي وانتكاري قراءتهما ندماً ما ندمت، مثلها إلا في الإسلام ولا إذ كنت في الجاهلية على رواية الفتح معناه أوقع الندم في نفسي من أجل تكذيب قراءتهما ندماً ما لم أندم مثله في حال الإسلام ولا حين كنت في أمور الجاهلية لأنه كان من العقلاء، والعاقل لا يكذب إلا ما ينافي العقل أو النقل، وقراءتهما ما كانت منافية لأحد الأمرين، إذ لا يلزم من تحسين القراءة من فساد أحدهما عقلاً ونقلًا سيما وأخير الصادق أنهما صحيحتان فكيف يصلح مثل هذا أن يكون سبباً للشك في النبوة الثابتة بالمعجزات الظاهرة والآيات الباهرة والأدلة القاطعة والبراهين اللامعة من الحقائق العقلية، والدقائق النقلية فضلاً عن التكذيب ممن وهو موصوف بجمال التهذيب، وكمال التأديب ثم رأيت ابن حجر وافقني وقال أي من أجل تكذبي لكل من الرجلين في قراءتهما وقد تبين أن ما قرأه من القرآن ومن المعلوم أن التكذيب بالقرآن كفرٌ فلذا عظم عليّ الأمر الآن ما لم يعظم عليّ غيره في زمن مضى ولا إذ كنت أي ولا في الزمن الذي كنت في الجاهلية لأن ما يفعل فيها مرفوع بالإسلام بخلاف ما يفعل بعدها لا سيما إن كان فيه تكذيب بالقرآن، فعلم أن الواو للعطف وأن المعطوف عليه منفي وأن لا لتأكيد ذلك النفي، كهي في ولا غريبة وهي أسد في العربية من جعل ولا إذ كنت صفة لمصدر محذوف لأن واو العطف مانعة ويجوز كونها للحال لكنه بعيد متكلف. اهـ. وفيه أن كلامه موهم

سَبِيلِ اللَّهِ . إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ يَوْمَ نَسُوءِ يَوْمِ
الْحِسَابِ .

غلطة التعصب للراى :

واعلم أن هناك أفراداً بل أقواماً تعصبوا لآرائهم ومذاهبهم، وزعموا أن من خالف
هذه الآراء والمذاهب كان مبتدعاً متبوعاً لهواه، ولو كان متأولاً تأويلًا سائفاً يتسع له الدليل
والبرهان . كأن رأيهم ومذهبهم هو المقياس والميزان ، أو كأنه الكتاب والسنة
والإسلام . وهكذا استزلهم الشيطان وأعماهم الغرور .

ولقد نجم عن هذه الغلطة الشنيعة أن تفرق كثير من المسلمين شيعاً وأحزاباً، وكانوا
حرباً على بعضهم وأعداء . وغاب عنهم أن الكتاب والسنة والإسلام أوسع من مذاهبهم
وآرائهم ، وأن مذاهبهم وآراءهم أضيق من الكتاب والسنة والإسلام ، وأن في ميدان
الحنيفية السعة مقعاً لحرية الأفكار ، واختلاف الأنظار ، ما دام الجميع معتمداً بمحل
من الله . ثم غاب عنهم أن الله تعالى يقول : « وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا .
وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ
بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا » ويقول جل ذكره : « إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسَتْ
مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ » ويقول تقدست أسماؤه : « وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا
مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ . وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ . يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ
وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ » .

لمثل هذا أرتباً بنفسى وبك أن تتهم مسلماً بالكفر أو البدعة والهووى لمجرد أنه
خالفنا فى رأى إسلامى نظرى ، فإن الترامى بالكفر والبدعة من أشنع الأمور . واتقد
قرّر علماؤنا أن الكلمة إذا احتملت الكفر من تسعة وتسعين جهةً ثم احتملت
الإيمان من وجه واحد ، نُحلت على أحسن الحامل وهو الإيمان . وهذا موضوع

مَنَاهِلُ الْعُرْفَانِ

فى علوم القرآن

طبق مقررہ مجلس الأزهر الأعلى فى دراسة تخصص الكليات الأزهرية

بقلم

حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ

محمد عبد العظيم الزرقاني

مدرس علوم القرآن وعلوم الحديث بتخصص الدعوة والإرشاد

بكلية أصول الدين سابقاً

جميع الحقوق محفوظة

الجزء الثاني

عليهم لتلفظهم بالشهادتين ومواظبتهم على أركان الإسلام، وإنما فسقوا بتكفيرهم المسلمين مستندين إلى تأويل فاسد وجرهم ذلك إلى استباحة دماء مخالفيهم وأموالهم والشهادة عليهم بالكفر والشرك. وقال الخطابي^(١): أجمع علماء المسلمين على أن الخوارج مع ضلالتهم فرقة من فرق المسلمين، وأجازوا مناكحتهم وأكل ذبائحهم، وأنهم لا يكفرون ماداموا متمسكين بأصل الإسلام. وقال عياض^(٢): كادت هذه المسألة تكون أشد إشكالاً عند المتكلمين من غيرها، حتى سأل الفقيه عبد الحق الإمام أبا المعالي عنها فاعتذر بأن إدخال كافر في الملة وإخراج مسلم عنها عظيم في الدين، قال: وقد توقف قبله القاضي أبو بكر الباقلاني وقال: لم يصرح القوم بالكفر وإنما قالوا أقوالاً تؤدي إلى الكفر، وقال الغزالي في كتاب «التفرقة بين الإيمان والزندقة»: والذي ينبغي الاحتراز عن التكفير ما وجد إليه سبيلاً فإن استباحة دماء المصلين المقرين بالتوحيد خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك دم لمسلم واحد.

ومما احتج به من لم يكفرهم قوله في ثالث أحاديث الباب بعد وصفهم بالمروق من الدين: «كمروق السهم فينظر الرامي إلى سهمه» إلى أن قال «يتماهى في الفوق هل علق بها شيء». قال ابن بطل^(٣): ذهب جمهور العلماء إلى أن الخوارج غير خارجين عن جملة المسلمين لقوله: «يتماهى في الفوق» لأن التماهى من الشك، وإذ وقع الشك في ذلك لم يقطع عليهم بالخروج من الإسلام؛ لأن من ثبت له عقد الإسلام يبقين لم يخرج منه إلا بيقين قال: وقد سئل علي عن أهل النهر هل كفروا؟ فقال: من الكفر فروا. قلت: وهذا إن ثبت عن علي حمل على أنه لم يكن اطلع على معتقدهم الذي أوجب تكفيرهم عند من كفرهم، وفي احتجاجه بقوله: «يتماهى في الفوق» نظر، فإن في بعض طرق الحديث المذكور كما تقدمت الإشارة إليه وكما سيأتي: «لم يعلق منه بشيء» وفي بعضها: «سبق القرث والدم» وطريق الجمع بينهما أنه تردد هل في الفوق شيء أو لا ثم تحقق أنه لم يعلق بالسهم ولا بشيء منه من الرمي بشيء، ويمكن أن يحمل الاختلاف فيه على اختلاف أشخاص منهم، ويكون في قوله: «يتماهى» إشارة إلى أن بعضهم قد يبقى معه من الإسلام شيء.

(١) الأعلام (٣/ ١٥٣٤).

(٢) الإكمال (٣/ ٦١٢).

(٣) (٥٨٥ / ٨).

فَتْحُ الْبَلَرِيِّ بِشْرَحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

لِلْحَافِظِ أَحْمَدَ بْنِ حَبِشَةَ الْعَسْكَلَانِيِّ (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)

وَحَلِيلِهِ فَعْلِقَاتٍ رَحِمَهُ

لِلْعَدْلَةِ بِشْرَحِ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ الْبَرَكِ

اعْتَرَفَ بِهِ

أَبُو قَتَيْبَةَ نَظَرَ مُحَمَّدٌ الْقَافِي

طبعة جديدة مصححة ومقابلة على طبعة بولاق الميرية وقد تضمنت لأول مرة:

- بيان إحالات ابن حجر في الكتاب (أكثر من ١٣٠٠٠ موضع).
- توثيق النصوص من أهم موارد ابن حجر (قراءة ٤٤ مرجعاً).
- ذكر أرقام أطراف كل حديث في السابق له واللاحق عليه.
- بيان مواضع تراجمات الحافظ ابن حجر.
- الإشارة إلى مواضع معلقات البخاري في تغليق التعليق.

{ مع الاحتفاظ بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي للكتب والأبواب والأحاديث والإحالة بالهامش الجانبي إلى مواضع الكلام بالطبعة السلفية }

المجلد السادس عشر

الأحاديث: ٦٨٦١ - ٧١٨٠

الكتب: الديات - استبانة المرتدين - الإكراه - العيل - التعبير - الفتن - الأحكام

ذَارُطِيَّةٌ مَبْنِيَّةٌ

ولا ينبغي أن يظن أن التكفير ونفيه ينبغي أن يدرك قطعاً في كل مقام ، بل التكفير حكم شرعي^(١) يرجع إلى إباحة المال ، وسفك الدم ، والحكم بالخلود في النار ، فمأخذه كما أخذ سائر الأحكام الشرعية ، فتارة يدرك بيقين ، وتارة بظن غالب ، وتارة يُتردّد فيه ، ومهما حصل تردد فالتوقف^(٢) فيه عن التكفير أولى ، والمبادرة إلى التكفير إنما تغلب على طبائع من يغلب عليهم الجهل ، ولا بد من التنبيه لقاعدة أخرى^(٣) ، وهي أن المخالف قد يخالف نصاً متواتراً ، ويزعم أنه مؤول ، ولكن ذكر تأويله لا انقداح له أصلاً في اللسان ، لا على بعده ، ولا على قرب فذلك كفر ، وصاحبه مكذّب ، وإن كان يزعم أنه مؤول .

ومثاله ما رأيته في كلام بعض الباطنية ، إن الله تعالى واحد بمعنى أنه يعطي الوحدة ويخلقها ، وعالم بمعنى أنه يعطي العلم لغيره ويخلقها ، وموجود بمعنى أنه يوجد غيره ، وأما أن يكون واحداً في نفسه وموجوداً وعالمًا على معنى اتصافه به^(٤) فلا ، وهذا كفر

(١) في م الشرع .

(٢) في ط فالوقف .

(٣) في ط التنبيه على قاعدة أخرى .

(٤) سقط من ط .

فصل التفريق بين الإسلام والزندقة

حجة الاسلام أبي حامد الغزالي

قَرَأَهُ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

محمود بيجو

الفصل العاشر

رد من كفر بالتقليد

من أشد الناس غلواً وإسرافاً طائفة من المتكلمين كفّروا عوام المسلمين ، وزعموا أن من لا يعرف الكلام معرفتنا ، ولم يعرف العقائد الشرعية بأدلتنا التي حررناها ، فهو كافر ، فهؤلاء ضيقوا رحمة الله الواسعة على عباده أولاً ، وجعلوا الجنة وقفاً على شرذمة بسيرة من المتكلمين ، ثم جهلوا ما تواتر من السنة ثانياً ، إذ ظهر لهم في عصر رسول الله ﷺ ، وعصر الصحابة رضي الله عنهم حكمهم بإسلام طوائف من أجلاف العرب كانوا مشغولين بعبادة الوثن ، ولم يشتغلوا بعلم الدليل^(١) ، ولو اشتغلوا به لم يفهموه ، ومن ظن أن مدرك الإيمان الكلام ، والأدلة المجردة ، والتقسيمات المرتبة فقد بعد عن الإنصاف ، بل الإيمان نور يقذفه الله في قلوب عباده عطيةً وهديةً من عنده ، تارة بيّنة من الباطل لا يمكنه التعبير عنها ، وتارة بسبب رؤيا في المنام ، وتارة بمشاهدة حال رجل متدين ، وسراية نوره إليه عن صحبته ومجالسته ، وتارة

(١) في م بتعلم الدلائل .

يستقل بآحاديثها [إلا]^(١) الميرزون ، علمت أن المبادر إلى تكفير من يخالف الأشعري أو غيره ، جاهل مجازف ، وكيف يستقل الفقيه بمجرد الفقه بهذا الخطب العظيم ، وفي أي ربع من أرباع الفقه يصادف هذه العلوم ، فإذا رأيت الفقيه الذي بضاعته مجرد الفقه يخوض في التكفير والتضليل فأعرض عنه ، ولا تشغل به قلبك ولسانك ، فإن التحدي بالعلوم غريزة في الطبع ، لا يصبر عنها^(٢) الجهال ، ولأجله كثر الخلاف بين الناس ، ولو سكت^(٣) من لا يدري لقلّ الخلاف بين الخلق .

(١) سقط من ط .

(٢) في ط عنه .

(٣) في ط ينكت من الأيدي .

[٩٣١] وعن أبي سعيد الخدري، قال: بعث علي بن أبي طالب إلى رسول الله ﷺ من اليمن بذهبة في أديم مقروظ، لم تُحصَل من ثرابها، قال: فقسمها بين أربعة نفر: بين عيينة بن بدر، والأقرع بن حابس، وزيد الخيل، والرابع إما علقمة بن علاثة وإما عامر بن الطفيل. فقال رجل من أصحابه: كُنا نحن أحق بهذا من هؤلاء. قال: فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «ألا تأمّنوني؟ وأنا أمين من في السماء يأتيني خبر السماء مساءً»

ولا تُستباح أموالهم. وكل هذا إذا خالفوا المسلمين، وشقوا عصاهم، ونصبوا راية الحرب. فأما من استتر ببدعته منهم، ولم ينصب راية الحرب؛ ولم يخرج عن الجماعة: فهل يُقتل بعد الاستتار، أو لا يقتل؟ وإنما يُجْتَنَدُ في رد بدعته، ورده عنها. اختلف في ذلك. وسبب الخلاف في تكفير من هذه حاله: أن باب التكفير باب خطير، أقدم عليه كثير من الناس فسقطوا، وتوقف فيه الفحول فسلّموا، ولا نعدّل بالسلامة شيئاً.

والحرورية: الخوارج. سُئِلُوا بذلك؛ لأنهم خَرَجُوا من حروراء، وهي حرة من هم معروفة بالعراق.

و (قوله: «بذهبة في أديم مقروظ») الذهب: تأنيث الذهب. وكأنه ذهب به إلى معنى القطعة، أو الجملة. والأديم: الجلد. والمقرظ: المدبوغ بالقرظ، وهو شجر يُذْبَعُ به.

و (قوله: «والرابع إما علقمة، وإما عامر») هذا شك، وهو وهم. وذكر عامر هنا خطأ، فإن عامراً هلك قبل ذلك بسنين، ولم يدرك هذا الحين. والصواب: علقمة بن علاثة، كما جاء في الحديث الآخر من غير شك.

و (قوله ﷺ: «أنا أمين من في السماء») لا حجة فيه لمن يرى: أن الله ﷻ مختص بجهة فوق، لما تقدم من استحالة الجسمية، وأيضاً: فيحتمل أن يُراد بمن أسلم

الملف

لما أشكل من كتاب مسلم

تأليف

الإمام المحافظ أبي العباس أحمد بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم القرطبي

٥٧٨ - ٦٥٦ هجرية

الجزء الثالث

محققة وعلمت عليه وقدم له

يوسف علي بدوي
محمود إبراهيم تبال

محي الدين ديبستو
أحمد محمد السيد

دار الكتب العلمية

دمشق - بيروت

دار الكتب العلمية

دمشق - بيروت

دَرُّ الْمَخْتَلَا

عَلَى

الدَّرِّ الْمَخْتَارِ شَرْحٌ تَوْيِيرٌ الْأَبْصَارِ

لِحَايِمَةِ الْمُحَقِّقِينَ

مُحَمَّدُ أَمِينُ السُّرَيْرِ بَابُ عَابِرِينَ

مَعَ تَكْمِلَةِ ابْنِ عَابِدِينَ لِبُحْلِ الْمَوْلَفِ

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ وَتَعْلِيلٌ

الْشَيْخُ عَادِلُ أَحْمَدَ عَبْدِ الْمَوْجُودِ الشَّيْخُ عَلِيُّ مُحَمَّدَ مَوْضُوعِ

قَدَّمَ لَهُ وَرَقَّظَهُ

الْأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ بَكْرُ بْنُ سَامِعِيلَ

مَكْتَبَةُ الدِّرَاسَاتِ - مَكَّةَ الْمُؤَدَّةِ

الْجُزْءُ السَّادِسُ

يُحْتَوِي عَلَى الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ

الْحُدُودُ - السَّرْقَةُ - الْجِهَادُ - اللَّقِيطُ - اللَّقْطَةُ

الْأَبْقُ - الْمَقْشُورُ - الشَّرْكَةُ - الْوَقْفُ

دَارُ عِلْمِ الْبَيْتِ

لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالنَّوْزِيعِ

الرِّيَّاحُ

بالتأليف، مع أنه لا يفتى بالكفر بشيء منها إلا فيما اتفق المشايخ عليه، كما سيجي. قال في البحر: وقد ألزمت نفسي أن لا أفتي بشيء منها.

(وشرائط صحتها العقل) والصحو (والطوع) فلا تصح ردة مجنون، ومعتوه

ذلك كتاب الإعلام في قواطع الإسلام لابن حجر المكي، ذكر فيه المكفرات عند الحنفية والشافعية وحقق فيه المقام، وقد ذكر في البحر جملة من المكفرات.

مَطْلَبٌ: مَا يُشَكُّ أَنَّهُ رَدَّةٌ لَا يَحْكُمُ بِهَا

قوله: (قال في البحر الخ) سبب ذلك ما ذكره قبله بقوله وفي: «جامع الفصولين» روى الطحاوي من أصحابنا: لا يخرج الرجل من الإيمان إلا جحود ما أدخله فيه، ثم ما ييقن إنه ردة يحكم بها، وما يشك أنه ردة لا يحكم بها، إذ الإسلام الثابت لا يزول بالشك مع أن الإسلام يعلو، وينبغي للعالم إذا رفع إليه هذا أن لا يبادر بتكفير أهل الإسلام مع أنه يقضي بصحة إسلام المكره.

أقول: قدمت هذا ليصير ميزاناً فيما نقلته في هذا الفصل من المسائل، فإنه قد ذكر في بعضها: أنه كفر، مع أنه لا يكفر على قياس هذه المقدمة، فليتأمل اهـ. ما في جامع الفصولين. وفي الفتاوى الصغرى: الكفر شيء عظيم فلا أجعل المؤمن كافراً متى وجدت رواية أنه لا يكفر اهـ. وفي الخلاصة وغيرها: إذا كان في المسألة وجوه توجب التكفير ووجه واحد يمنعه، فعلى المفتي أن يميل إلى الوجه الذي يمنع التكفير تحسباً للظن بالمسلم. زاد في البزازية: إلا إذا صرح بإرادة موجب الكفر فعد ينفعه التأويل ح. وفي التاترخانية: لا يكفر بالمتحمل، لأن الكفر نهاية في العقوبة فيستدعي نهاية في الجنابة ومع الاحتمال لا نهاية اهـ. والذي تحرر أنه لا يفتي بكفر مسلم أمكن حمل كلامه على مجمع حسن، أو كان في كفره اختلاف ولو رواية ضعيفة، فعلى هذا فأكثر ألفاظ التكفير المذكورة لا يفتي بالتكفير فيها، وقد ألزمت نفسي أن لا أفتي بشيء منها اهـ. كلام البحر باختصار. قوله: (والطوع) أي الاختيار احترازاً عن الإكراه، ودخل فيه الهازل كما مر، لأنه يعد مستخفاً لتعمده التلفظ به، وإن لم يقصد معناه. وفي البحر عن الجامع الأصغر: إذا أطلق الرجل كلمة الكفر عمداً لكنه لم يعتقد الكفر: قال بعض أصحابنا: لا يكفر لأن الكفر يتعلق بالضمير ولم يعقد الضمير على الكفر، وقال بعضهم: يكفر، وهو الصحيح عندي لأنه استخفّ بدينه اهـ.

ثم قال في البحر: والحاصل أن من تكلم بكلمة الكفر هازلاً أو لاعباً كفر عند الكل، ولا اعتبار باعتقاده كما صرح به في الخاتمة، ومن تكلم بها غطناً أو مكرهاً لا يكفر عند الكل، ومن تكلم بها عامداً كفر عند الكل، ومن تكلم بها اختياراً جاهلاً بأنها كفر فقيه اختلاف اهـ. قوله: (ومعتوه) عزاه في نهر إلى السراج، وهو

الْبَحْرُ الْمُرْتَدُّ

شَرْحُ كَنْزِ الذَّقَائِقِ (فِي فُرُوعِ أَحْنَفِيَّةِ)

لِلشَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي الْبَرَكَاتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَعْرُوفِ بِحَافِظِ الدِّينِ النَّسْفِيِّ
المتوفى سنة ٧١٠هـ

وَالشَّرْحُ: لِلْمُحَرَّرِ الرَّائِقِ

لِلْإِمَامِ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ زَيْنِ الدِّينِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَعْرُوفِ بِأَبْنِ نَجِيمٍ الْمَصْرِيِّ الْأَحْنَفِيِّ
المتوفى سنة ٩٧٠هـ

وَدَوَّعَهُ الْمُرَاسِمِيُّ الْمُسَمَّاةُ
نُحْوَ خَاتَمِ الْحَقَائِقِ عَلَى الْبَحْرِ الرَّائِقِ

لِلْعَلَامَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْمَعْرُوفِ بِأَبْنِ عَابِدِينَ الدَّمَشْقِيِّ الْأَحْنَفِيِّ
المتوفى سنة ١٢٥٢هـ

فَبَيَّنَهُ وَفَرَّغَ آيَاتَهُ وَأَعَادَ بِهِ
الشَّيْخُ زَكَرِيَّا عَمِيرَات

تَرْجِيهِ

وَضَعْنَاهُ مَعَ كَنْزِ الدَّقَائِقِ فِي أَعْيَانِ الصَّغِيَّانَةِ، وَوَضَعْنَاهُ أَيْضًا مَعَ «بَحْرِ الرَّائِقِ»
وَوَضَعْنَاهُ فِي أَسْفَلِ «صَلَوَاتِ حَبِيبِ الشَّيْخِ ابْنِ عَابِدِينَ»

لِلْمَجْلَدِ الْخَامِسِ

مَشْهُورَاتُ

مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَيْضَوْنٍ
دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ

بِجُودَتِ - بَيْسَان

ردة يحكم بها به وما يشك أنه ردة لا يحكم بها إذ الإسلام الثابت لا يزول بشك مع أن الإسلام يعلو، وينبغي للعالم إذا رفع إليه هذا أن لا يبادر بتكفير أهل الإسلام مع أنه يقضي بصحة إسلام المكره. أقول: قدمت هذه لتصيير ميزاناً فيما نقلته في هذا الفصل من المسائل فإنه قد ذكر في بعضها أنه كفر مع أنه لا يكفر على قياس هذه المقدمة فليتأمل اهـ. وفي الفتاوى الصغرى: الكفر شيء عظيم فلا أجعل المؤمن كافراً متى وجدت رواية أنه لا يكفر اهـ. وقال قبله وفي الجامع الأصغر، إذا أطلق الرجل كلمة الكفر عمداً لكنه لم يعتقد الكفر قال بعض أصحابنا: لا يكفر لأن الكفر يتعلق بالضمير ولم يعتد الضمير على الكفر. وقال بعضهم: يكفر وهو الصحيح عندي لأنه استخف بدينه اهـ. وفي الخلاصة وغيرها: إذا كان في المسألة وجوه توجب التكفير ووجه واحد يمنع التكفير فعلى المفتي أن يميل إلى الوجه الذي يمنع التكفير تحسناً للظن بالمسلم. زاد في البزازية إلا إذا صرح بإرادة موجب الكفر فلا ينفعه التأويل حيثئذ. وفي التارخانية: لا يكفر بالاحتمال لأن الكفر نهاية في العقوبة فيستدعي نهاية في الجناية ومع الاحتمال لا نهاية اهـ. والحاصل أن من تكلم بكلمة الكفر هازلاً أو لاعياً كفر عند الكل ولا اعتبار باعتقاده كما صرح به قاضيخان في فتاواه، ومن تكلم بها مخطئاً أو مكرهاً لا يكفر عند الكل، ومن تكلم بها عالماً عامداً كفر عند الكل، ومن تكلم بها اختياراً جاهلاً بأنها كفر ففيه اختلاف، والذي تحرر أنه لا يفتى بتكفير مسلم أمكن حل كلامه على محمل حسن أو كان في كفره اختلاف ولو رواية ضعيفة، فعلى هذا فأكثر ألفاظ التكفير المذكورة لا يفتى بالتكفير بها ولقد ألزمت نفسي أن لا أفتي بشيء منها. وأما مسألة تكفير أهل البدع المذكورة في الفتاوى فقد تركتها عمداً لأن محلها أصول الدين وقد أوضحها المحقق في المسيرة.

قوله: (يعرض الإسلام على المرتد) أي يعرضه الإمام والقاضي وهو مروي عن عمر رضي الله عنه لأن رجاء العود إلى الإسلام ثابت لاحتمال أن الردة كانت باعتراض شبهة لم يبين صفته، وظاهر المذهب استحبابه فقط ولا يجب لأن الدعوة قد بلغت وعرض الإسلام هو الدعوة إليه ودعوة من بلغته الدعوى غير واجبة ولم يذكر تكرار العرض عليه. وفي الخانية: يعرض عليه الإسلام في كل يوم من أيام التأجيل. قوله: (وتكشف شبهته) بيان لفائدة العرض أي فإن كان له شبهة أبداً كشفت عنه لأنه عساه اعترضت له شبهة فتزاح عنه. قوله: (ويجس ثلاثة أيام فإن أسلم وإلا قتل) لأنها مدة ضريت لإبداء الأعذار وهو مروي عن عمر رضي الله عنه. أطلقه فأفاد أنه يمهل وإن لم يطلبه وهو رواية، وظاهر الرواية أنه لا يمهل بدون استمهال بل يقتل من ساعته كما في الجامع الصغير إلا إذا كان الإمام يرجو قوله: (لم يبين صفته) أي صفة العرض. وذكر في النهر أن قوله «يعرض» ظاهر في وجوبه كما في

التعزير لا يسقط بالتوبة كالحذّ كذا في اليتيمة.

مَنْ له دعوى على رجل فلم يجده فأمسك أهله بالظلمة بغير كفالة فقيدوهم وحبسوهم وضربوهم وغرموهم بدراهم عزراً، كذا في اليتيمة.

رجل خدع امرأة إنسان وأخرجها وزوجها من غيره، أو صغيرة، يحبس إلى أن يحدث توبة أو يموت، لأنه ساعٍ في الأرض بالفساد؛ كذا في قضاء الولوالجية.

رجل علق عتق عبده على زناه فادّعى العبد وجود الشرط، حلف المولى، فإن نكل عتق. واختلفوا في كون العبد قاذماً كما في قضاء الولوالجية، وفي مناقب الكردي.

حرمة اللواط عقلية فلا وجود لها في الجنة، وقيل سمعية فلها وجود فيها. وقيل يخلق الله تعالى طائفة يكون نصفها الأعلى على صفة الذكور والنصف الأسفل على صفة الإناث. والصحيح هو الأول. (انتهى).

وفي اليتيمة: أن الأب يعزر إذا شتم ولده مع كونه لا يحذّ له، واستثنى الشافعي من لزوم التعزير ذوي الهيثات فلا تعزير عليهم. واختلفوا في تفسيره، فقيل صاحب الصغيرة فقط، وقيل مَنْ إذا أذنب ندم ولم أره لأصحابنا.

كتاب السّير

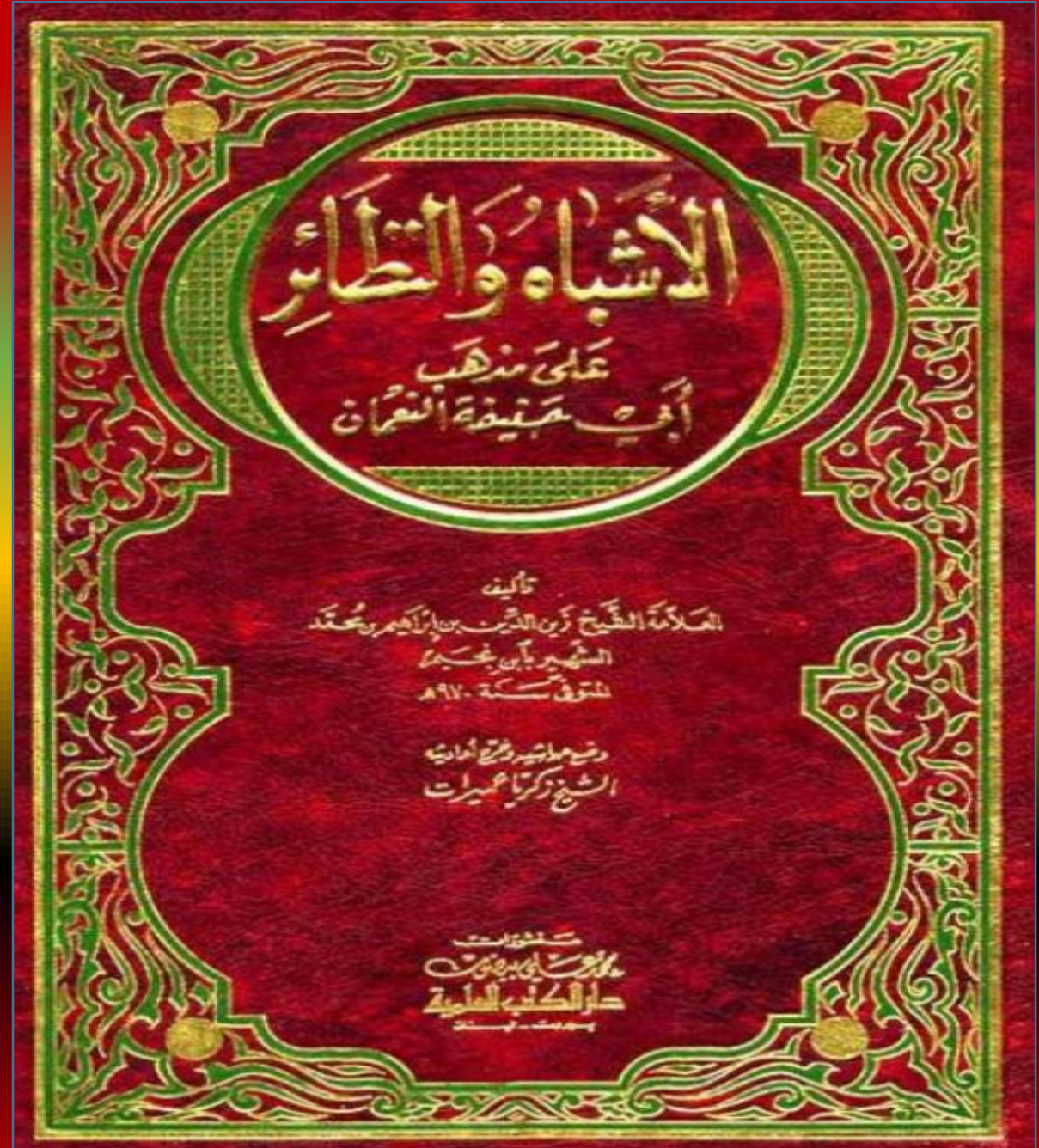
باب الردّة؛ تبجيل الكافر كفر، فلو سلّم على الذمّي تبجيلاً كفر، ولو قال لمجوسي يا أستاذي تبجيلاً كفر. كذا في صلاة الظهيرية.

وفي الصغرى: الكفر شيء عظيم فلا أجعل المؤمن كافراً متى وجدت رواية أنه لا يكفر.

لا تصحّ ردّة السكران إلا الردّة بسبّ النبي ﷺ فإنه يتل ولا يعفي عنه. كذا في البزازية.

كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا والآخرة إلا جماعة الكافر بسبّ نبي ويسبّ الشيخين أو أحدهما وبالسحر، ولو امرأة، وبالزندقة إذا أخذ قبل توبته.

كل مسلم ارتدّ فإنه يقتل إن لم يتب إلا المرأة، ومَنْ كان إسلامه تبّعاً، والصبي إذا أسلم، والمُكرّه على الإسلام، ومَنْ ثبت إسلامه بشهادة رجل وامرأتين، ومَنْ ثبت إسلامه رجلين ثم رجعا كما في شهادات اليتيمة.





وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء الثاني عشر

تشبه - تعليل

Ahlussunnahmedia.com

تعارض ١٤ - ١٦

نهاية في الجناية، ومع الاحتمال لا نهاية في الجناية، والذي تقرر: أنه لا يفتى بكفر مسلم أمكن حمل كلامه على محمل حسن، أو كان في كفره اختلاف، ولورواية ضعيفة. (١)

١٥ - وفقهاء المذاهب الأخرى يقولون أيضا: إذا قام دليل أو قرينة تقتضي عدم القتل قدمت. قالوا: ولو أسلم ثم ارتد عن قرب، وقال: أسلمت عن ضيق أو خوف أو غم، وظهر عذره، ففي قبول عذره قولان عند المالكية.

هذا، وقد أورد الفقهاء قواعد عامة في التعارض، وهي إن كانت أقرب إلى الأصول منها إلى الفقه، إلا أنه رتب عليها مسائل فقهية يسوغ ذكرها هنا. (٢)

تعارض الأحكام التكليفية في الفعل الواحد: ١٦ - من القواعد التي أوردها الزركشي: أنه لو تعارض الحظر والإباحة في فعل واحد يقدم الحظر.

ومن ثم لو تولد الحيوان من مأكول وغيره، حرم أكله، وإذا ذبحه المحرم وجب الجزاء تغليبا للتحريم.

ومنها: لو تعارض الواجب والمحذور، يقدم الواجب، كما إذا اختلط موتى المسلمين بموتى

وإن تباعد ما بين المجلسين قضى بأخبرهما تاريخا، ويحمل على أنه كان عدلا ففسق، أو فاسقا فتزكى، إلا أن يكون في وقت تقييد الجرح ظاهر العدالة، فبينة الجرح مقدمة، لأنها زادت. (٣)

تعارض احتمال بقاء الإسلام وحدوث الردة: ١٤ - فقهاء المذاهب لم يجمعوا على حكم واحد في هذا الموضوع. وأكثر المذاهب توسعا فيه مذهب الحنفية: إذ قالوا: لا يُخرج الرجل من الإيمان إلا جحود ما أدخله فيه، ثم ما يتيقن أنه ردة يحكم بها، وما يشك أنه ردة لا يحكم بها، إذ الإسلام الثابت لا يزول بالشك، والإسلام يعلو. وينبغي للعالم إذا رفع إليه هذا ألا يبادر بتكفير أهل الإسلام، مع أنه يتساهل في إثبات الإسلام، فيقضي بصحة إسلام المكره. ونقل ابن عابدين عن صاحب الفتاوى الصغرى قوله: الكفرشيء عظيم، فلا أجعل المؤمن كافرا متى وجدت رواية أنه لا يكفر. وفي كتب الحنفية: إذا كان في المسألة وجوه توجب التكفير، ووجه واحد يمتنع، فعلى المفتي أن يميل إلى الوجه الذي يمنع التكفير، تحسنا للظن بالمسلم، إلا إذا صرح بإرادة موجب الكفر، فلا ينفعه التأويل. ولا يكفر بالاحتمال، لأن عقوبة الكفر نهاية في العقوبة، تستدعي

(١) تبصرة الحكام ١/ ٢٣٣

(٢) ابن عابدين ٣/ ٢٨٥

(٣) تبصرة الحكام ٢/ ٢٥٠، وقليوبي وعميرة ٤/ ١٧٦،

وشرح منتهى الإرادات ٣/ ٣٩٢

ذلك عن جامع الفصولين والبرازية وغيرهما ثم قال زاد في البرازية اءلا اذا صرح
 بالردة موجب الكفر اذ فيه من عدم تكفيره ان لم يصرح فاحرى مسألة الركن
 عبد السلام حيث صرح بأنه لا يعتقد ذلك ثم نقل ابن عابدين عن الجمهور ان
 والذي تحرروا لا يفتي بكفر مسلم امكن حمل كلامه على حمل حسن او كان في كفره
 اختلاط ولو رواية ضعيفة وعلى هذا فأكثر الفاظ التكفير المذكورة في تأليف اللغتين
 جميعها لا يفتي بالتكفير فيها ولقد التزمت فني ان لا افق بشئ منها اه من البصر
 باختصار بواسطة ابن عابدين. وقال الشيخ فقي الدين بن الجار الحنبلي في شرح منتهى
 الارادات ومهمي امكن حمل الكلام العاقل على فائدة وتقصيره عن الفساد وجب اه
 ومثله قال الشيخ ابراهيم الكوراني الشافعي وكتب في تأييد هذا المعنى صفحات في
 رسالته للسلك الجميلي. وقال ابن حجر في كتابه الاعلام بقواطع الاسلام ومن قواعد الامام
 ابي حنيفة رضي الله عنه ان معناه اصلا محققا وهو الايمان فلا نرفضه لولا بيقين مثله
 مضاده لم يل نصوا بالتعيين ان مجرد الخط لا يعقد عليه في هذا الباب اعني باب
 الحدود وكذا الطلاق والنكاح والعقاق ولو اقرانه كتيبه اءلا اذا اشهد به على نفسه
 اما مجرد اعترافه بأنه خطه مع ادعائه أنه غير عامل به فانه يصدق كما في المدونة
 وغيرها انظر للسيار اللواتي يوصى فقد سبقين بما قرناه وعن اعلام من المذهب الاربعة
 نقلناه ان عبد السلام مظلوم ومتهم مظلوم وما ضغ عرضه على حقه بالكف
 الزبانية مظلوم والقاهر والله اعلم ان ما اد هذا المعترض في هضمه لركن الدين فني
 العدالة عنه وقد زعم ان ركن الدين اول من ادعي الشرف من آل الجيلي فالمعترض يخشع
 ان يقال له خبر الواحد ان كان عد لا مفيد للعلم لاسيما على قول الامام احمد بن حنبل
 انه يفيد العلم ولو لم تحفه قرينة. والحال ان شرف هذا البيت الكريم مستند التواتر
 لاستجماع شرائطه فيه قال العراقي في التفتيح في التواتر اصطلاحا خبر اقوام عن امر
 محسوس يستحيل تواطؤهم على الكذب عادة واكثر العقل على انه يفيد العلم في
 الماضيات والحاضرات الى ان قال والعلم الحاصل منه ضروري عند الجمهور اه وقد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

التبليغ إلى يائي في حق الخوارج على الخوارج الجليلاني

تصنيف

العلامة محمد المكي بن سيدي مصطفى بن محمد بن عزوز البرجي

(١٢٧٠ - ١٣٢٤ هـ)
 (١٨٥٤ - ١٩١٥ م)

المطبعة الرسمية التونسية

بسم الله الرحمن الرحيم

إدراك الموقف

AhlussunnahMedia
<https://www.youtube.com/c/AhlussunnahMedia>

<https://www.facebook.com/groups/ahlussunnahmedia/>

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ

تَصْنِيفُ

الإمامَ الحافظَ أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانَ بْنِ الْأَشْعَثِ الْأَزْدِيَّ السَّجِسْتَانِيَّ

٢٠٢ ص - ٢٢٧٥ ص

حَقَّقَهُ وَضَبَطَ نَصَّهُ وَخَرَّجَ أَمَانِيَّةً وَعَلَمَهُ عَلَيْهِ

شُعَيْبُ الْأَرْنَؤُوط

مُحَمَّدُ كَامِلٌ قَرْمٌ بَلِيحٌ عَبْدُ اللَّطِيفِ حَزَنُ اللَّهِ

أَحْبَزَةُ السَّكَايِجِ

دارُ الرِّسَالَةِ الْعَالَمِيَّةِ

Ahlussunnahmedia.com

إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك»، فقال رجلٌ: يا رسول الله، إنك لتَقُولُ قولاً ما كنتَ تقوله فيما مضى، فقال: «كفارة لما يكونُ في المجلسِ»^(١).

٣٣- باب رفع الحديث من المجلس

٤٨٦٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَارَسٍ، حَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ الْوَلِيدِ - قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَنَسَبَهُ لَنَا زَهِيرُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ: الْوَلِيدُ بْنُ أَبِي هِشَامٍ - عَنْ زَيْدِ بْنِ زَائِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُبَلِّغُنِي أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِي عَنْ أَحَدٍ شَيْئاً، فَإِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَخْرُجَ إِلَيْكُمْ وَأَنَا سَلِيمُ الصَّدْرِ»^(٢).

(١) إسناده صحيح. أبو هاشم: هو يحيى بن دينار، وأبو العالية: هو رفيع بن مهران.
وأخرجه النسائي في «الكبرى» (١٠١٨٧) من طريق عيسى، عن الحجاج بن دينار، بهذا الإسناد. وهو في «مسند أحمد» (١٩٨١٢).
وانظر ما سلف قبله من حديث أبي هريرة.
وأبو بَرَزَةَ: اسمه نضلة بن عُبيد أسلم قديماً وشهد فتح مكة.
(٢) إسناده ضعيف. لجهالة زيد بن زائد - وقيل: زائدة - والوليد: وهو ابن هشام - أو ابن أبي هشام - مستور. الفريابي: هو محمد بن يوسف، وإسرائيل: هو ابن يونس.
وأخرجه الترمذي (٤٢٣٤) عن محمد بن يحيى، عن محمد بن يوسف الفريابي وحده، بهذا الإسناد. وفيه قصة.
وأخرجه الترمذي (٤٢٣٥) من طريق عبد الله بن محمد، عن عبيد الله بن موسى والحسين بن محمد، كلاهما عن إسرائيل، عن الشُّدِّي، عن الوليد، به. وزاد في الإسناد الشُّدِّي بين إسرائيل والوليد.
وهو في «مسند أحمد» (٣٧٥٩) وانظر تمام التعليق عليه وتخريجه فيه.

الجامع الكبير

لِلإِمَامِ الْحَافِظِ أَبِي عَيْسَى مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى التِّرْمِذِيِّ
المتوفى سنة ٢٧٩ هـ

المجلد السادس
المناقب والفهارس

حَقَّقَهُ وَخَرَّجَ لَعَادِيَتَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ
الدكتور نبيل بن محمد بن عبد الوهاب



وَإِذَا مَاتَ صَاحِبُكُمْ فَدَعُوهُ^(١).

هذا حديث حسن صحيح^(٢).

وروي هذا عن هشام بن عروة عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً.

٣٨٩٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ،
عن إسرائيل، عن الوليد، عن زيد بن زائدة، عن عبد الله بن مسعود،
قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يُبْلَغُنِي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِي شَيْئاً فَإِنِّي
أُحِبُّ أَنْ أَخْرُجَ إِلَيْهِمْ وَأَنَا سَلِيمُ الصَّدْرِ». قال عبد الله: فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
بِمَالٍ فَقَسَمَهُ، فَأَنْتَهَيْتُ إِلَى رَجُلَيْنِ جَالِسَيْنِ وَهُمَا يَقُولَانِ: وَاللَّهِ مَا أَرَادَ
مُحَمَّدٌ بِقِسْمَتِهِ الَّتِي قَسَمَهَا وَجَّهَ اللَّهُ وَلَا الدَّارَ الْآخِرَةَ. فَتَبَيَّنَتْ حِينَ
سَمِعْتُهُمَا، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَخْبَرْتُهُ فَأَحْمَرَّ وَجْهُهُ وَقَالَ: «دَعْنِي
عَنْكَ، فَقَدْ أَوْذَى مُوسَى بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا قَصِيرَ»^(٣).

(١) أخرجه الدارمي (٢٢٦٥)، وأبو داود (٤٨٩٩)، وابن حبان (٣٠١٨) و(٤١٧٧)،
والطبراني في الأوسط (٦١٤١)، وأبو نعيم في الحلية ١٣٨/٧، والبيهقي ٤٦٨/٧،
والخطيب في تاريخه ٣٦٠/١٢. وانظر تحفة الأشراف ١٥٠/١٢ حديث (١٦٩١٩)،
والمسند الجامع ٨٠٧/١٩ حديث (١٦٧١٥)، وصحيح الترمذي للعلامة الألباني
(٣٠٥٧)، والسلسلة الصحيحة، له (٢٨٥) و(١١٧٤).

(٢) في م: «حسن غريب صحيح»، وما هنا من ت و ي و س. ثم جاء بعده في م: «من
حديث الثوري، ما أقل من رواه عن الثوري»، ولم تقف عليها في المتوفر بين أيدينا
من النسخ والشروح، ولا نقله المزي في «التحفة».

(٣) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ١٣١٥/٣، وأحمد ٣٩٥/١، وأبو داود
(٤٨٦٠)، وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ ص ٤٩، والبيهقي ١٦٦/٨، والخطيب
في تاريخه ١٠/١١، والبيهقي (٣٥٧١)، والمزي في تهذيب الكمال ٦٩/١٠. وانظر
تحفة الأشراف ٢٧/٧ حديث (٩٢٢٧)، والمسند الجامع ٦٠/١٢ حديث (٩٢٠٩)،
وضعيف الترمذي للعلامة الألباني (٨١٧)، وهو مكرر ما بعده.

لا تكفير بذنوب
ما لم يستحلّه

AhlussunnahMedia
<https://www.youtube.com/c/AhlussunnahMedia>

<https://www.facebook.com/groups/ahlussunnahmedia/>

والحروف والله تعالى يتكلم بلا آلة ولا حروف والحروف مخلوقة وكلام الله تعالى غير مخلوق وهو شيء لا كالأشياء ومعنى الشيء اثباته بلا جسم ولا جوهر ولا عرض ولا حدة ولا ضد له ولا ند له ولا مثل له . وله يد ووجه ونفس كما ذكره الله تعالى في القرآن فإذ ذكره الله تعالى في القرآن من ذكر الوجه واليد والنفس فهو له صفات بلا كيف ولا يقال إن يده قدرته أو نعمته لأن فيه إبطال الصفة وهو قول أهل القدر والاعتزال ولكن يده صفته بلا كيف وغضبه ورضاه صفتان من صفاته تعالى بلا كيف . خلق الله تعالى الأشياء لا من شيء وكان الله تعالى عالماً في الأزل بالأشياء قبل كونها وهو الذي قدر الأشياء وقضاها ولا يكون في الدنيا ولا في الآخرة شيء إلا بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره وكتبه في اللوح المحفوظ ولكن كتبه بالوصف لا بالحكم . والقضاء والقدر والمشية صفاته في الأزل بلا كيف يعلم الله تعالى المعدوم في حال عدمه معدوماً ويعلم أنه كيف يكون فناؤه ويعلم الله تعالى القائم في حال قيامه قائماً وإذا قدم علمه قاعداً في حال قعوده من غير أن يتغير علمه أو يحدث له علم ولكن التغير والاختلاف يحدث في المخلوقين . خلق الله تعالى الخلق سلباً من الكفر والإيمان ثم خاطبهم وأمرهم ونهاهم فكفر من كفر بفعله وإنكاره ونحوه الحق بخلافه لأن الله تعالى إياه وآمن من آمن بفعله وأقراره وتصديقه بتوفيق الله تعالى إياه ونصرته له . أخرج ذرية آدم من صلبه على صور الذر فجعلهم عقلاء غاطبهم وأمرهم بالإيمان ونهاهم عن الكفر فأقرؤا له بالربوبية فكان ذلك منهم إيماناً فهم يولدون على تلك الفطرة ومن كفر بعد ذلك فقد بدل وغير ومن آمن وصدق فقد ثبت عليه وداوم . ولم يجبر أحد من خلقه على الكفر ولا على الإيمان ولا خلقهم مؤمنين ولا كافراً ولكن خلقهم أشخاصاً والإيمان والكفر فعل العباد ويعلم الله تعالى من يكفر في حال كفره كافراً وإذا آمن بعد ذلك علمه مؤمناً في حال إيمانه وأحببه من غير أن يتغير علمه وصفته . وجعل أفعال العباد من الحركة والسكون كسبهم على الحقيقة والله تعالى خالقها وهي كلها بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره والطاعات كلها كانت واجبة بأمر الله تعالى وبمحبتته ورضائه وعلمه ومشيئته وقضائه وتقديره والمعاصي كلها بعلمه وقضائه وتقديره ومشيئته لا بمحبتته ولا برضائه ولا بأمره . والأنبياء عليهم الصلاة والسلام كانهم منزّهون عن الصغائر والكبائر والكفر والقبائح وقد كانت منهم زلات وخطايا ومحمد عليه الصلاة والسلام حبيبه وعبيده ورسوله ونبيه وصفيه ونقيه ولم يعبد الصنم ولم يشرك بالله تعالى طرفه عين قط ولم يرتكب صغيرة ولا كبيرة قط . وأفضل الناس بعد النبيين عليهم الصلاة والسلام أبو بكر الصديق ثم عمر بن الخطاب الفاروق ثم عثمان بن عفان ذو النورين ثم علي بن أبي طالب المرتضى رضوان الله تعالى عليهم أجمعين عابدين ثابتين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

متن الفقه الأكبر للامام الأعظم رضي الله تعالى عنه

أصل التوحيد وما يصح الاعتقاد عليه بأن يقول آتيت بالله ولا تكتنعو كتبه ورسله والبعث بعد الموت والقدر خير من شره من الله تعالى والحساب والميزان والجنة والنار حتى كله . والله تعالى واحد لا من طريق العبد ولكن من طريق أنه لا شر يك له قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد . لا يشبه شيئاً من الأشياء من خلقه ولا يشبه شيئاً من خلقه لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته الذاتية والفعلية أما الذاتية فالحياة والقدر والعلم والكلام والسمع والبصر والارادة وأما الفعلية فالتخليق والترزيق والانشاء والابداع والصنع وغير ذلك من صفات الفعل لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته لم يحدث له اسم ولا صفة لم يزل عالماً بعلمه والعلم صفة في الأزل وقادراً بقدرته والقدرة صفة في الأزل ومتكاملاً بكلامه والكلام صفة في الأزل وخالقاً بتخليقه والتخليق صفة في الأزل وفاعلاً بفعله والفعل صفة في الأزل والفاعل هو الله تعالى والفعل صفة في الأزل والمفعول مخلوق وفعل الله تعالى غير مخلوق وصفاته في الأزل غير محدثة ولا مخلوقة فن قال أنها مخلوقة أو محدثة أو وقعت أو شك فيها فهو كافر بالله تعالى . والقرآن كلام الله تعالى في المصاحف مكتوب وفي القلوب محفوظ وعلى اللسان مقروء وعلى النبي عليه الصلاة والسلام منزل ولفظنا بالقرآن مخلوق وكاتبنا له مخلوقة وقراءتنا له مخلوقة والقرآن غير مخلوق . وما ذكره الله تعالى في القرآن حكاية عن موسى وغيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وعن فرعون وإبليس فإن ذلك كله كلام الله تعالى أخباراً عنهم وكلام الله تعالى غير مخلوق وكلام موسى وغيره من المخلوقين مخلوق والقرآن كلام الله تعالى فهو قديم لا كلامهم . وسمع موسى عليه السلام كلام الله تعالى كما قال الله تعالى وكلم الله موسى تكليماً وقد كان الله تعالى خالقاً في الأزل وليس كمثل شيء وهو السميع البصير . فلما كلم الله موسى كلمه بكلامه الذي هو له صفة في الأزل وصفاته كلها بخلاف صفات المخلوقين يعلم لا كعلمنا ولا يقدر لا كقدرتنا ويرى لا كرؤيتنا ويسمع لا كسمعنا ويتكلم لا ككلامنا . ونحن نتكلم بالآلات

الأعمال بالميزان يوم القيامة حق وحوض النبي عليه الصلاة والسلام حق والقصاص فيما بين الخصوم بالحسنات يوم القيامة حق وان لم تكن لهم الحسنات فطرح السيئات عليهم حق جائز . والجنة والنار مخلوقتان اليوم لا تغنيان أبدا ولا تموت الحور العين أبدا ولا يفنى عقاب الله تعالى ونوابه سرمد . والله تعالى يهدي من يشاء فضلا منه ويضل من يشاء عدلا منه واضلاله خذلانه وتفسير الخذلان أن لا يوفق العبد إلى ما يرضاه منه وهو عدل منه وكذا عقوبة الخذلان على المعصية . ولا يجوز أن تقول ان الشيطان يسلب الايمان من العبد المؤمن قهرا وجبرا ولكن تقول العبد يدع الايمان حينئذ يسلبه منه الشيطان . وسؤال منكرو وكبر حق كائن في القبر واعادة الروح إلى جسد العبد في قبره حق وضغطة القبر وعذابه حق كائن للكفار كاهم ولبعض المؤمنين وكل شيء ذكره العلماء بالفارسية من صفات الله تعالى عز اسمه فجاز القول به سوى اليد بالفارسية ويجوز أن يقال بروى خدای عز وجل بلا تشبيه ولا كيفية . وليس قرب الله تعالى ولا بعده من طريق طول المسافة وقصرها ولكن على معنى الكرامة والطوان والمطيع قريب منه بلا كيف والعاصي بعيد عنه بلا كيف والقرب والبعد والاقبال يقع على المناجى . وكذلك جوارى الجنة والوقوف بين يديه بلا كيفية . والقرآن منزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في المصاحف مكتوب وآيات القرآن في معنى الكلام كاهما مستوية في الفضيلة والعظمة الا أن لبعضها فضيلة المذكر وفضيلة المذكر كور فيها جلال الله تعالى وعظمته وصفاته فاجتهدت فيها فضيلتان فضيلة المذكر وفضيلة المذكر كور ولبعضها فضيلة الذكر خب مثل قصة الكفار وليس للمذكر كور فيها فضل وهم الكفار وكذلك الاسماء والصفات كاهما مستوية في العظمة والفضل لاتفاوت بينهما . وقاسم وطاهر و ابراهيم كانوا بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفاطمة ورقية وزينب وأم كلثوم كن جميعا بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى عنهن واذا أشكل على الانسان شيء من دقائق علم التوحيد فانه ينبغي له أن يعتقد في الحال ما هو الصواب عند الله تعالى الى أن يجد عالما فيسأله ولا يسعه تأخير الطلب ولا يعذر بالوقف فيه ويكفران وقف وخبر المعراج حق ومن رده فهو مبتدع ضال وخروج الدجال ويا جوج وما جوج وطلوع الشمس من مغربها ونزول عيسى عليه السلام من السماء وسائر علامات يوم القيامة على ما وردت به الاخبار الصحيحة حق كائن والله تعالى يهدي من يشاء الى صراط مستقيم

على الحق ومع الحق تتولا هم جميعا . ولا تذكر أحد من أصحاب رسول الله الا بخير . ولا تكفر مسلما بذنوب من الذنوب وان كانت كبيرة اذ لم يستعملها ولا تزيل عنه اسم الايمان ونسبته مؤمنا حقيقة ويجوز أن يكون مؤمنا فاسقا غير كافر . والمسح على الخفين سنة والتراويج في ايام شهر رمضان سنة . والصلاة خلف كل برو فاجر من المؤمنين جائزة . ولا تقول ان المؤمن لا تنصره الذنوب ولا تقول انه لا يدخل النار ولا تقول انه يتخلد فيها وان كان فاسقا بعد أن يخرج من الدنيا مؤمنا ولا تقول ان حسناته مقبولة وسيئاته مغفورة كقول المرجئة ولكن تقول من عمل حسنة بجميع شرائطها خالية عن العيوب المفسدة والمعاني المبطلة ولم يطلها بالكفر والردة حتى يخرج من الدنيا مؤمنا فان الله تعالى لا يضيعها بل يقبلها منه ويتببه عليها . وما كان من السيئات دون الشرك والكفر ولم يقب عنها صاحبها حتى مات مؤمنا فانه في مشيئة الله تعالى ان شاء عذبه بالنار وان شاء عفاه ولم يعذبه بالنار أصلا . والرياء اذا وقع في عمل من الاعمال فانه يبطل أجره وكذلك الحجب . والآيات ثابتة للأنبياء والكرامات للالوايام حق وأما التي تكون لأعدائه مثل ابليس وفرعون والدجال عارو في الاخبار انه كان ويكون لهم لانسميها آيات ولا كرامات ولكن نسميها قضاء حاجات لهم وذلك لان الله تعالى يقضى حاجات أعدائه استدراجا لهم وعقوبة لهم فيتم ترويه ويزدادون طغيانا وكفرا وذلك كما جائز ويمكن . وكان الله تعالى خالقا قبل أن يخلق ورازقا قبل أن يرزق . والله تعالى يرى في الآخرة ويراها المؤمنون وهم في الجنة بأعين رؤسهم بلا تشبيه ولا كيفية ولا يكون بينهم وبين خلقه مسافة . والايمان هو الاقرار والتصديق وايمان أهل السماء والارض لا يزبد ولا ينقص من جهة المؤمن به ويزبد وينقص من جهة اليقين والتصديق . والمؤمنون مستوون في الايمان والتوحيد متفاضلون في الأعمال . والاسلام هو التسليم والانتقاد لاوامر الله تعالى في طريق اللغة فرق بين الايمان والاسلام ولكن لا يكون ايمان بلا اسلام ولا يوجد اسلام بلا ايمان وهما كالظهر مع البطن . ولدين اسم واقع على الايمان والاسلام والشرائع كلها . نعرف الله تعالى حق معرفته كما وصف الله نفسه في كتابه بجميع صفاته وليس يقدر أحد أن يعبد الله تعالى حق عبادته كما هو أهل له ولكنه يعبد بأمره كما أمر بكتابه وسنة رسوله . ويستوى المؤمنون كاهم في المعرفة واليقين والتوكل والحمية والرضى والخوف والرجاء والايمان في ذلك ويتفاوتون فيما دون الايمان في ذلك كاهم . والله تعالى متفضل على عباده عادل قدير على من الثواب أضعاف ما يستوجب العبد تفضلا منه وقد يعاقب على الذنوب عدلا منه وقد يعفو فضلا منه . وشفاعاة الانبياء عليهم الصلاة والسلام حق وشفاعاة نبيينا عليه الصلاة والسلام للمؤمنين المذنبين ولأهل الكبائر منهم المستوجبين العقاب حق ثابت . ووزن

٧٨ - ولا تُكْفَرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ.

٧٩ - ولا نقول: لا يضرُّ مع الإيمان ذنبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ.

٨٠ - ونرجو للمحسنين من المؤمنين أن يعفوا عنهم ويُدخلهم الجنة برحمته، ولا نأمنُ عليهم، ولا نشهدُ لهم بالجنة، ونستغفرُ لمسيئهم، ونخافُ عليهم، ولا نقنطهم.

٨١ - والأمنُ والإياسُ^(١) ينقلان عن ملة الإسلام، وسبيلُ الحقَّ بينهما لأهلِ القِبلة.

٨٢ - ولا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودٍ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ.

٨٣ - والإيمانُ: هو الإقرارُ باللسانِ، والتصديقُ بالجنان^(٢).

(١) اليأس.

(٢) القلب.

